الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية الخمسون

الجلسة العامة ٣٢
الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الأمين العام (A/51/1)

السيد رودريغيز باريبا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي الفخر والشرف لنا أن نراكم تترأسون الجمعية العامة بكل هذه الكفاءة والدينامية والحس المرهف. إن وجودكم هنا يبعث في نفوسنا السرور والأمل في آن واحد.

في هذا المكان، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، استمعنا الى مجموعة من البيانات التاريخية وشاركنا فيها، حول الطبيعة العالمية لهذه المنظمة، وكذلك التعبير عن التزامات رسمية بالمبادئ والمقاصد التي وجهت عمل الأمم المتحدة ويجب أن تظل توجهه في المستقبل.

ومع ذلك، وكما كان متوقعا، بدأت المقاصد والمبادئ التي اهتدينا بها لأكثر من ٥٠ سنة تخضع مرة أخرى لتفسيرات انفرادية خلال العام الماضي. ويبدو أن تلك الالتزامات لم تعد أكثر من حبر على ورق.

ونعتقد أن الأمين العام كان موضوعيا بصفة خاصة في ملاحظته عن وجود:

"دلائل على فتور الرغبة في معالجة القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال الدولي من خلال الأمم المتحدة". (A/51/1، الفقرة ٣)

هذا هو لب المشكلة في عالم اليوم، وعلينا أن نجري تحليلا متعمقا لأسبابها وطرق علاجها.

بالنسبة للغالبية العظمى من دولنا، إن لم يكن بالنسبة لنا جميعا، أصبح العالم الآن أقل أمنا مما كان عليه في الماضي. فالفقر يزداد والثروة تتركز بشكل متزايد في أيدي القلة، والهوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع. والصراعات تندلع، والأمم المتحدة عاجزة عن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الاهتداء الى سبيل لحسمها. والتهديد الإيكولوجي يزداد خطورة وانتشارا يوما بعد يوما.

وفي نفس الوقت، ووسط دهشة الغالبية العظمى من الجنس البشري، يجري طرح مفاهيم مفرطة في التبسيط واستعمارية في جوهرها، لإقناعنا بأننا السبب في الفقر الذي نعيش فيه وأن ما يطلق عليه مصطلح العولمة يشمل عولمة الثروات - الثروات التي تكون في متناول أيدينا لو كنا أدوات مجتهدة وطيعة تذعن لإملاءات صارت شائعة هذه الأيام.

ومع ذلك، تثبت الحقائق أننا لا يمكن أن نتكلم بحق عن العولمة إلا من زاوية المشاكل وعدم المساواة. والقروي المتعجرف هو وحده الذي يصدق أن العالم ينتهي عند أطراف قريته؛ ولكننا ندرك تحديات العصر الحديث - التكنولوجيا والترابط ونظم الاتصالات - التي تجعل عالم اليوم مختلفا. إلا أن "العالم المعولم" الذي يحاول البعض اقناعنا به، عالم أحادي القطب، عالم لا يمكن حكمه بسبب تعاظم نطاق مشاكله. وأي وهم يراود النفس عن الحكومة العالمية سيبوء حتما بالفشل.

إن الأمم المتحدة لم تواجه من قبل هذه التحديات، ولم تتعرض مبادئها ومقاصدها من قبل لمثل هذا التهديد الذي تتعرض له الآن. ولم تواجه الأمم المتحدة قط مثل هذه المعضلة الحادة التي حارت فيها بين أن تخدم الجميع أو تخدم القلة. ولو حرمت الأمم المتحدة من مبدأ تساوي الدول في السيادة فلن يكون أمامها من خيار سوى أن تمضي بخطى حثيثة على الطريق المحتوم الذي ستصبح فيه صورة كاريكاتورية للحكومة العالمية؛ بعبارة أخرى ستصبح لا محالة أداة مباشرة في يد الدولة العظمى الوحيدة في نهاية هذا القرن.

وهذه المحاولات التي تتخذ فيها إجراءات انفرادية عدوانية والتي تمتهن سيادتنا جميعا، نلمسها بالفعل اليوم في كل نقاش وتفاوض، وفي تكوين وانتخاب الهيئات الرئيسية، وفي مناصب الأمم المتحدة، وفي كل عملية من عمليات حفظ السلام. ولم تعد هناك مشكلة ملحة وملموسة تواجه الأمم المتحدة اليوم أكثر من مشكلة خدمة المصالح المشروعة لكل دولها الأعضاء، حتى لا تصبح رهينة أو أداة لأي منها.

وسيكون من المستحيل ماديا أن أغطي في بيان واحد كل مجموعة الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام. ويسرنا أن هذه الوثيقة الهامة تتضمن بعض التأكيدات التي تمثل، في رأينا، تقييما موضوعيا لأوجه النجاح والفشل في أعمال الأمم المتحدة في هذه المرحلة من تاريخها. وبالتالي سأقتصر في كلمتي على التعقيب على أعمال المنظمة أثناء هذه الفترة، والإعراب عن آرائنا بشأن بعض الأفكار التي سادت أنشطتها اليومية.

إن ما تسمى بالأزمة المالية لا تزال قائمة، ولكن أسبابها تحددت الآن بوضوح. وأصبح واضحا أنها أزمة مدفوعات، وأن الشروط السياسية المفروضة على تلك المدفوعات غير مقبولة. لذلك، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت لدى الأمم المتحدة القدرة السياسية على أن تجعل البلد الذي لديه أكبر اقتصاد في العالم، والذي هو أيضا أكبر المستفيدين من وجود المنظمة، يحترم التزاماته

تكلم بالانكليزية

بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

تكلم بالاسبانية

إن الصراعات التي تلقي بظلالها على العالم، والتي تسترعي انتباه الأمم المتحدة، لم تختف. ومع ذلك، ليس السبب في هذا، بصرف النظر عن القيود المالية، أن المنظمة لم تخصص ملايين الدولارات لعمليات حفظ السلام؛ وإنما السبب هو أنها لم تتوصل إلى الأسباب الحقيقية للصراعات، ولأن حلولا مصطنعة فرضت في كثير من الأحيان، وهي حلول لا تعمل على التوصل الى تسوية موضوعية للصراعات من خلال التفاوض، وإنما تمليها مصالح مهيمنة. وعمليات حفظ السلام زادت تعقيدا. فالعالم تهزه الصراعات التي تحدث داخل حدود الدول ذات السيادة. وفي هذا الصدد، ستواجه الأمم المتحدة الفشل اليوم وفي المستقبل ما دامت تتجاهل الأسباب الجذرية للصراعات الداخلية وطبيعتها، وتسترشد بفلسفات تعتبر السيادة والتساوي في السيادة مسألتين عفا عليهما الزمن، بصرف النظر عن حجم الأموال التي يملكها المؤيدون لهذه الأفكار أو مدى ذكائهم في عمليات المحاسبة.

إن النقص المثير للانزعاج في الموارد المخصصة للتنمية لا يزال قائما، لكن أصل هذه الحالة لا يكمن في نقص البرامج أو في عدم توفر خطة للتنمية. وإنما

الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة تكمن في عدم توفر الإرادة السياسية للنهوض بالتنمية على نطاق عالمي. ولا يمكن للبلدان النامية أن تفوض قوى عاملة دولية أخرى في المسؤولية الأولى التي ينبغي أن تتولاها الأمم المتحدة باعتبارها المنظم الحقيقي للتعاون الدولي.

إن خفض الموارد المخصصة للتنمية هو أيضا نتيجة لكون العلاقة بين السلم والتنمية - مع أنها واضحة بحق بالنسبة لمعظم العالم - لم تصبح شعارا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، وهذا من سوء الحظ. وهذه الظاهرة أيضا نتيجة لكون بعض الدول الأعضاء تصر على إلقاء المواعظ بأن الحق في التنمية، وهو مبدأ أولي من مبادئ القانون الدولي، ينبغي ألا يخضع للتدوين اللازم. وهي أيضا تسعى إلى إسكات المجتمع الدولي عن الاعتراض على الخلل والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى فرض شروط للتعاون الإنمائي.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا نيابة عن حركة عدم الانحياز تأييدا تاما، وبخاصة الاقتراح الذي يقضي بأن التنمية ينبغي أن تناقش في فصل مستقل في تقرير الأمين العام.

إن الاختلال المؤسسي والهيكلي للمنظمة آخذ في التزايد. ومع ذلك، فإن هذا لا يمكن أن يعزى إلى نقص في التحليل أو في النهج الجوهرية لتناول المسألة. إن الاقتراحات المشروعة والمعقولة الرامية حقا إلى تعزيز وتنشيط وظائف الجمعية العامة لم تواجه إلا بالمقاومة كما ووجهت بحلول وشروط توفيقية تقترح استبعاد بنود من جدول الأعمال باعتبار ذلك هو البديل الممكن الوحيد.

إن الإصلاح الضروري لعضوية مجلس الأمن وتحسين وسائله وإجراءات عمله ما زالا يمثلان مسألتين تحظيان بالأولوية بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الفريق العامل الموكول إليه هذه المسألة لن يتمكن من أن يقدم في هذه الدورة تقريرا يعكس تقدما في عمله. وهذا بسبب عدم توفر المرونة لدى بعض الوفود التي لا تزال تتناول ذلك الإصلاح من منظور تمييزي، لا يتفق مع مبدأ التساوي في السيادة بين جميع الدول.

ولا يمكننا أن نتكلم عن إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أية هيئة أخرى ما دام بعض الدول الأعضاء تصر على الاحتفاظ بتلك الميزة التي تتناقض مع الواقع - وهي ميزة حق النقض - أو حتى التهديد باستخدام حق النقض، الذي أصبح نوعا من النقض الخفي الذي يستخدم لتجنب حدوث عواقب في العلن - أو الإبقاء على سياسة مزدوجة تكون جميع الدول بمقتضاها متساوية، ولكن بعضها يكون أكثر مساواة من الدول الأخرى.

إن كوبا تتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بالمداولات الطويلة التي جرت في إطار الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بخطة للسلام. ومع ذلك، فإن الطبيعة الحساسة والخلافية للأفكار التي نظرت في تلك المداولات هي بالتحديد التي تجعل من الضروري إثبات مختلف الاتجاهات والمواقف التي ظهرت من ذلك الفريق العامل وذلك بشكل موضوعي محايد. وسيكون من غير المجدي محاولة وضع تعريفات وأفكار واتجاهات رفضها عدد كبير من الدول في الفريق العامل. ونحن قد نوافق على التأكيد الوارد في تقرير الأمين العام على ما يلي:

"ولا تزال الدول الأعضاء تعلق أهمية على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام باعتبارهما أكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف" (A/51/1، الفقرة ٦٥١)

للتعامل مع المنازعات.

ومع ذلك، ينبغي أن نشير أيضا إلى أنه، على العكس من وجهة النظر هذه، أعربت بعض الدول عن آرائها بشأن تلك الطرق والوسائل أو "البدائل" من منظور موضوعي شامل وحاسم.

إن كوبا تعتقد أن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام لا يمكن تصورهما أو تطبيقهما على أساس تحليل يقوم على فعالية التكاليف، وبخاصة في ضوء أنه لم يكن ممكنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد أي من هذه المفاهيم. ويجب علينا أن نعترف بأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام ينبغي تصورهما فقط - في رأي العديد من الدول الأعضاء - باعتبارهما وسيلتين دبلوماسيتين لمنع تصعيد نزاع ما وتطوره المحتمل الى صراع. وكوبا تؤيد ذلك الموقف.

علاوة على ذلك، نحن نتفهم أن أفكار الأمين العام بشأن تلك المفاهيم مثل الانتشار الوقائي أو العمل الوقائي وإمكانية الاستعاضة عن جهود المنظمة الدبلوماسية

بالعمل الوقائي، لم تجر مفاوضات بشأنها حتى الآن بشكل موضوعي، ولم تلق بعد توافق الآراء الضروري. ومن الواضح أن تقرير الأمين العام لم يركز التركيز الضروري على مبدأ الموافقة - وهو مبدأ يُعرفه الكثير منا بأنه حجر الزاوية في أية مبادرة دبلوماسية للأمم المتحدة وينبغي أن تكون له السيادة دائما على أية محاولات لتنفيذ أو فرض سلام مصطنع قد يستمد من عمل من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، أو قد يتحول الى مثل هذا العمل.

تلك هي تعليقاتنا على تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ونحن نختلف في الرأي بشأن بعض جوانب الوثيقة وبعض الأفكار والاتجاهات التي تدعمها. ومع ذلك فإننا نؤيد نهج الأمين العام بشأن كثير من المسائل على الرغم من أننا نرى أن بعض الجوانب الهامة في أعمال المنظمة لم ترد في التقرير أو وردت فيه دون التوصل الى توافق في الآراء بشأنها.

وترى كوبا أن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين لن تكون فعالة إلا بالقدر الذي تنجح فيه أهدافها وأعمالها في إقامة التوازن السليم بين صلابة وشرعية المبادئ الواردة في الميثاق واستجابتها المتسقة للتحديات الحالية والمستقبلية.

ولن تكون الأمم المتحدة قوية وفعالة إذا سمحت للمبادئ الأساسية في القانون الدولي، مثل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحقها في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بأن تخضع للمصالح السياسية الانفرادية ولفرض النماذج.

وكوبا على استعداد لأن تسهم في الأمم المتحدة في المستقبل بروح بناءة ومرنة تمكنها من الاستجابة بحق لمصالح جميع دولها الأعضاء المتساوية وذات السيادة.

السيد وانغ شيشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيكون بياني موجزا.

يود الوفد الصيني في البداية أن يشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. ويستعرض التقرير عمل المنظمة والتقدم الذي أحرزته في مختلف الميادين في العام الماضي. كما أنه يحدد المشاكل والصعوبات التي تواجه المنظمة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالى لجهوده الدؤوبة المحمودة في الاضطلاع بالمهمة التي أنيطت به من قبل هذه المنظمة وفي تعزيز دور الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر العاملين بالأمانة العامة على عملهم الشاق على الرغم من نقص الموارد المالية والبشرية.

في العام الماضي اجتمعنا هنا لنحتفل احتفالا رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ومرة أخرى أكد قادة البلدان المشاركة التزامهم بمبادئ ومقاصد الميثاق وأعربوا عن استعدادهم لمساعدة الأمم المتحدة في مواجهة تحديات القرن الجديد على نحو أفضل. وفي السنة الماضية بذلت المنظمة جهودا كثيرة للتخفيف من حدة الصراعات الإقليمية، ولتوجيه اهتمام المجتمع الدولي الى مسألة التنمية الاجتماعية ولمواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة. ومع ذلك هناك أيضا اتجاهات تثير القلق فمسألة التنمية لم تحظ بالاهتمام الواجب، والصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة تتزايد، ودور الأمم المتحدة آخذ في الضعف.

السلم والتنمية هما أهم مسألتين في عالم اليوم. وفي ظل الحالة الدولية الراهنة نجد أن مسألة التنمية، ولا سيما في عدد كبير من البلدان النامية، تحتل الصدارة بصورة متزايدة. فمنع وقوع الصراعات وتحقيق الاستقرار والقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا، دونما استثناء بالتنمية الاقتصادية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام وفريد في ميدان التنمية. ومع ذلك شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا آخر في موقف الأمم المتحدة في ميداني الاقتصاد والتنمية، ويظهر ذلك في عجز الموارد المالية وفي تقليص العمليات التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية. وما فتئ مستوى الموارد المخصصة للتنمية، بما في ذلك المخصصة عن طريق منظومة الأمم المتحدة، ينخفض باستمرار، كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو تواصل الانخفاض عاما بعد عاما، ووصلت في عام ١٩٩٥ الى ٠,٢٧ في المائة فقط وهذا مستوى يقل كثيرا عن الهدف الذي تتوخاه الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة. هذه المسألة هامة، لأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في جميع البلدان وبصفة خاصة في البلدان النامية، وللقضاء على الفقر. ولذلك ينبغي تقوية دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية بدلا من إضعافه. وستكون الأمم المتحدة

قادرة على أن تثبت أنها جديرة بالاسم الذي تحمله، في القرن الحادي والعشرين، فقط عندما تعالج قضايا التنمية بنفس الطريقة التي تعالج بها الصراعات الدولية.

وتعتبر الأزمة المالية للأمم المتحدة مسألة ملحة أخرى جديرة باهتمامنا. ففي السنوات الأخيرة، خيم على المنظمة شبح أزمة مالية. ووفقا للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن الأمانة العامة، كانت الدول الأعضاء مدينة للمنظمة في مطلع أيلول/سبتمبر من هذا العام بمبلغ يزيد على ٢,٩ بليون دولار، منها ١,٦ بليون دولار تدين بها أكبر دولة مساهمة. والصعوبات المالية الخطيرة التي تواجه المنظمة لم تعرقل عملها الفعال فحسب ولكنها أيضا أخرى بسمعة المنظمة. والأزمة المالية في نهاية المطاف هي أزمة مدفوعات نشأت نتيجة تأخر بعض الدول الأعضاء وبصفة خاصة المساهم الرئيسي في دفع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية وفي ميزانية عمليات حفظ السلام.

ومن الجلي أنه لا يمكن أن نبرر إحجام المساهم الرئيسي عن دفع أنصبته المقررة تحت ذريعة أن الأمم المتحدة في حاجة الى إصلاح، وكان من الطبيعي أن تواجه الدول الأعضاء هذا الموقف بمعارضة شديدة. إن الممارسة المتمثلة في تقديم ملاحظات غير مسؤولة وتوجيه اتهامات لا مبرر لها للأمم المتحدة من ناحية، والامتناع عن دفع الأنصبة المقررة للأمم المتحدة فترة طويلة من ناحية أخرى، لا تساعد على الإطلاق في إجراء إصلاح حقيقي في الأمم المتحدة. إننا نحث البلدان المعنية على أن تفي بتعهداتها المالية كما حددها الميثاق وأن تدفع دون شروط أنصبتها المقررة بالكامل ودون أي تأخير.

ومن مقتضيات عصرنا، بالإضافة الى رغبة الأعضاء عامة، أن نقوم بإجراء إصلاح سليم ومناسب للأمم المتحدة. وفي العام الماضي اضطلعت الأفرقة العاملة ذات الصلة التي أنشأتها الجمعية العامة بمناقشات مفيدة حول الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح. والهدف النهائي من إصلاح الأمم المتحدة، ليس الإصلاح في حد ذاته ولا ينبغي تفسيره بأنه مجرد تنظيم للهيكل الإداري وتقليل النفقات وتخفيض عدد الموظفين. فالأهم من ذلك كله هو أن الإصلاح يجب أن يمكن الأمم المتحدة من أن تتكيف على نحو أفضل مع التغيرات والتطورات في الحالة العالمية حتى تحقق بمزيد من الفعالية مبادئ ومقاصد الميثاق وتضطلع بدور أكثر إيجابية في النهوض بالسلم والتنمية وتخدم بذلك، على نحو أفضل كل أعضائها. وبإيجاز، ينبغي أن يتناسب هيكل الأمم المتحدة ووزنها مع المهام الموكولة إليها.

ولا يشمل الإصلاح مستقبل الأمم المتحدة فقط، ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمصالح جميع أعضائها. وينبغي أن نؤكد على أن خطط الإصلاح الرئيسية في جميع مجالات الأمم المتحدة بما في ذلك الأمانة العامة، ينبغي أن تجري بشأنها مناقشات كاملة يشارك فيها جميع الأعضاء وأن تؤكدها وتصادق عليها أغلبية الدول الأعضاء، وذلك بدلا من أن تصاغ وفقا لرغبة عدد قليل من البلدان أو وفقا لرغبة بلد واحد فقط. بهذه الطريقة وحدها يمكن أن يحقق الإصلاح أهدافه المنشودة.

في السنوات الأخيرة، اضطلعت الأمم المتحدة بدور إيجابي في تخفيف حدة الصراعات وفي حلها وبذلت جهودا نافعة لتوطيد السلم ومنع تكرار الصراعات. ونتوقع من الأمم المتحدة ان تبذل جهودا أكبر لمعالجة الأسباب العميقة للصراعات. وفي نفس الوقت، ينبغي التأكيد على أننا نعيش في عالم يتسم بالتنوع. فالبلدان تختلف فيما بينها من حيث نظمها الاجتماعية وقيمها ومستوى التنمية فيها كما تختلف في تقاليدها التاريخية ومعتقداتها الدينية وخلفيتها الثقافية. وبدون هذا التنوع ما كان من الممكن أن يوجد العالم الذي نعرفه الآن. وبدون هذا التنوع ما كان من الممكن أن توجد الأمم المتحدة. فيجب على الأمم المتحدة أن تدرك هذه الحالة بوضوح وأن تضع خططها لصنع السلم وبناء السلم على هذا الأساس.

لقد كانت مسيرة الأمم المتحدة فريدة على مدى نصف قرن. وما زالت هي أهم منظمة حكومية دولية وأهم منظمة دولية في عالم اليوم، ودورها في الحياة الدولية والسياسية والاقتصادية لا مثيل له ولا غنى عنه، وذلك بالرغم من أن إنجازاتها ما زالت قاصرة عن الارتفاع إلى مستوى تطلعات جميع البلدان، نتيجة لمختلف أوجه الاخفاق، والصعوبات التي تواجهها. والأمم المتحدة بحاجة إلى دعمنا مثلما نحتاج نحن إلى وجودها. ويأمل وفد الصين في أن يساعد النظر في تقرير الأمين العام الدول الأعضاء على الخروج بملخص مقنع لخبرة الأمم المتحدة وعلى مزيد من التحديد لواجباتها الأساسية حتى ترقى إلى مستوى توقعات جميع البلدان عن طريق تحقيق رسالتها السامية التي أنيطت بها على نحو أفضل.

السيد كمسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل.

فهو يلقي الضوء على الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء للمنظمة كما يحلل الطريقة التي تتبعها المنظمة في الوفاء بتلك الاحتياجات المحددة.

وما زالت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة تشكل تحديا لمنظمتنا. ومع ذلك فإن الأمم المتحدة تظل المحفل الوحيد الذي تجتمع فيه الدول الأعضاء يوميا للتداول بشأن القضايا. وكلما ازدادت المشكلات تعقيدا، أصبحت الحاجة أكبر إلى هذا المحفل، الذي تقوم الدول في إطاره بوضع شكل التعاون المطلوب منها والالتزام به. وقد أدى عجز معظم المجتمعات عن احتواء أو معالجة قضايا معينة تقع ضمن حدودها الوطنية، إلى إعطاء منظمتنا زخما متجددا.

وهذه الاحتياجات الناشئة تشكل اليوم تحديا مؤسسيا يحتاج إلى التكيف معه. ويفصل التقرير تدابير الإصلاح التي جرى تنفيذها بالفعل. فالإصلاح كان وما زال جاريا. وتقتضي الأمثلة الفردية على تبسيط الإصلاح تصورا واضحا للهدف النهائي من هذه الممارسات. ويجب أن يظل تركيز جهودنا هو الرؤية التي تلهم الإصلاح وتوجهه. إن المبادئ الأساسية التي شكلت الركيزة التي أقيمت عليها الأمم المتحدة هي المقياس الذي نقيّم به نجاح أو ضعف منظمتنا. وما زالت هذه المبادئ هي المنارة التي تهدينا.

وعلى مر السنين يتزايد طول تقرير الأمين العام. ويرجع ذلك إلى حد ما إلى اتساع المجالات التي تقدم الأمم المتحدة خدماتها فيها، غير أنه يرجع أيضا إلى الاستجابة للدعوة إلى توخي الشفافية. والتقرير ليس مجرد قائمة لتسجيل الجهود التي قامت بها المنظمة ودولها الأعضاء. إنما هو بمثابة فرصة للتعمق في بحث أحوال المنظمة وتحليل واجباتنا بدقة أكبر وتحديد ما هي الاحتياجات التي يتعين تعزيزها وما هي الاحتياجات التي يتعين تبسيطها. وهو يوضح استعدادنا لكي ندرس السبل التي تمكننا من وضع ولايتنا موضع التنفيذ على نحو فعال بما يعود بالفائدة على الشعوب التي يتألف منها المجتمع الدولي.

وقد حولت الضرورات الإنسانية الأمم المتحدة إلى رمز للأمل بالنسبة للملايين. ويؤكد الأمين العام على الأهمية المماثلة لالتزامنا بإقامة مجتمع عالمي يستند إلى العدالة الاجتماعية، وباستمرار الأمم المتحدة في مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان. وحفظ السلام ومنع وقوع الصراعات يشكلان عنصرين جوهريين في هذا الالتزام. والتفاصيل التي أوردها الأمين العام هي تذكير واضح لنا بأن المجتمع الدولي ليس بمقدوره أن يقصر جهوده على مجرد تقديم المساعدة أثناء وقوع الكارثة أو في أعقابها مباشرة.

وهناك أمثلة لا حصر لها لحالات مأساوية لم تفلح في اجتذاب اهتمام وسائط الإعلام بالرغم من استمرار معاناة الملايين من البشر. وقد حافظت الأمم المتحدة على التزامها المستمر تجاه هؤلاء الضحايا، سواء كانوا من السكان الذين تأثروا من كارثة تشيرنوبل، أو اللاجئين الصوماليين أو الفلسطينيين أو أولئك الذين يعايشون العذاب اليومي الناجم عن الفقر والحرمان.

وكما قال رئيس وزراء مالطة السيد إدوارد فينيش أدامي، في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، فإن

> "المهام التي تنتظرنا ليست سهلة، ولكن صرخات ملايين الأطفال الذين يتهدد الجوع حياتهم في جميع أنحاء العالم لا بد وأن تكون كافية لتقوية عزيمتنا. والتزامنا هو دين في أعناقنا نؤديه للأجيال القادمة".

وثمة حاجة لترجمة الوعي إلى استعداد للمشاركة. وهذا هو ما تفعله الأمم المتحدة.

ويعبر تطوير القانون الانساني الدولي عن التزامنا باحتواء أثر الحروب. وهذا الجانب من عمل المنظمة يحتاج إلى اهتمام مستمر وإلى مزيد من التركيز. وهو نابع من الكرامة المتأصلة في كل فرد من بني الإنسان كما إنه مصدر إلهام لقوانين الدول جمعاء وللأمم المتحدة على الأخص. ويعد النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها جانبا أساسيا آخر لهذه الضرورة الإنسانية. وقد غيرت هذه السمة الهامة لالتزام الأمم المتحدة البيئة الدولية. وكان للتركيز على حقوق الإنسان دور فعال في إزالة الجدران التي سعت النظم المتسلطة التي داست بأقدامها على كرامة الإنسان إلى التستر خلفها. وقد كان ذلك التركيز ملهما لنا كما أنه مكننا من مكافحة انتهاك حقوق الإنسان واستعادة العدالة الاجتماعية والحرية والتقدم.

وقد أصبحت مؤتمرات ريو دي جانيرو وفيينا والقاهرة وكوبنهاجن وبيجين واستانبول علامات بارزة

على طريق سعينا المشترك لتوطيد التزامنا بتعزيز الحق في الكرامة والعدالة والتنمية للبشرية جمعاء. وما برحت متابعة هذه المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة أمرا أساسيا للوفاء بتعهدات منظمتنا. ولا يحتاج العمل الفعال لتنفيذ البرامج المتفق عليها إلى إيجاد الوسائل وحدها وإنما إلى تبسيط الاجراءات والأنشطة أيضا. وقد سرد الأمين العام

كثيرا من الأمثلة التي عملت مكاتب الأمم المتحدة من خلالها على تجميع الموارد والتعاون من أجل تنفيذ المشاريع. وهي جهود محمودة وستؤدي في النهاية إلى تحقيق نتائج أفضل.

وبالمثل، يبين الفرع المتعلق بالبرامج المشتركة للتنمية تباين الطرق التي عالجت بها الأمم المتحدة هذا الجانب الهام من ولايتها. وكانت التنمية، جنبا إلى جنب مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ولا زالت محورا أساسيا في النهوض بالسلام والرخاء. فالتحرر من الحاجة هو جانب جوهري من هذه الضرورة الإنسانية.

ويؤكد الأمين العام في مقدمة تقريره على أهمية التجديد والإصلاح. وقد أتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة للدول الأعضاء أن تحدد بصفة جماعية، التزامها بالميثاق، كما أتاح لها إبراز الحاجة إلى عملية من الإصلاح المطرد. وفي خطابه أمام الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بين الأمين العام بحق:

"أن الإصلاح - بل التغيير في المنظمة - ينبغي أن يؤخذ لا على أنه عبء مفروض، ولا على أنه ينتقص من أهداف الميثاق، وإنما على أنه يعدل الهياكل والأساليب لتتواءم مع البيئة العالمية الجديدة التي ساعدت المنظمة على إيجادها". (A/51/1، فقرة ٦)

والميثاق هو المقياس الذي يمكن أن يقيّم به أداء المنظومة لوظائفها. فهو الذي يقرر المبادئ التي يستند إليها عملنا ويسترشد بها ويتعزز. وهذه المبادئ صمدت خلال فترة الحرب الباردة وبقيت بعدها. وكانت مصدر إلهام للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحماية حقوق الإنسان والعدالة والأمن. ويجب أن تستمر هذه المبادئ لنسترشد بها في بيئتنا الدولية الجديدة المتغيرة والحافلة بالتحديات.

ولدى قيامنا باستعراض وتجديد هياكل منظمتنا، يظل قيام مجلس أمن موسع وجمعية عامة أعيد تنشيطها، من الأولويات المؤسسية. ويعتبر بناء توافق في الآراء عنصرا أساسيا لتحقيق تقدم في هذين المجالين الهامين لعملية الإصلاح. والمخاطر التي تنطوي عليها عملية التسويف كثيرة. وتواجه السلم والأمن الدوليين تهديدات جديدة معقدة تجعل صونهما - وهو المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن - أكثر صعوبة. ولن تساعدنا المواقف غير المرنة في إحراز تقدم.

ومما له أهمية بنفس القدر مبدأ التساوي في السيادة بين الدول. وهو مبدأ جوهري لهذه المنظمة ولدور الجمعية العامة بصفة خاصة. وينبغي ألا تكون عملية تجديد نشاط الجمعية العامة وتعزيز علاقتها مع مجلس الأمن رهينة للاتفاق في مجالات متميزة أخرى.

ويساعد التعاون على الصعيد المؤسسي في تفادي الازدواجية. وهو فعال من حيث الكلفة ويتيح فرصة لزيادة تقاسم المعلومات والخبرات. كما أنه يعطينا الفرصة لأن نحدد على نحو أفضل المجالات التي تنطوي على مشاكل - وهي مجالات متداخلة أو لا يتم تناولها أبدا - ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعزيز التعاون مؤخرا بين مؤسسات بريتود وودز والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك حاجة إلى تطبيق مثل هذا النهج المنسق على مجالات الإرث المشترك للبشرية. ويشكل هذا المفهوم القائم على أساس مبدأ الثقة جزءا لا يتجزأ من عدد الاتفاقيات والقرارات التي تسند المسؤولية عن المجالات المختلفة للإرث المشترك إلى مؤسسات دولية محددة. وترى مالطة أنه ينبغي أن توكل مهمة هذا التنسيق إلى مجلس الوصاية. وهناك مبادرة في هذا الشأن طرحها لأول مرة نائب رئيس وزراء مالطة السيد غويدو دي ماركو عندما كان رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين.

وفي الدورة الخمسين، قدمت مالطة مشروع قرار لاستعراض الدور الذي يضطلع به مجلس الوصاية، اعتمدته الجمعية العامة في وقت لاحق. وقد طلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم آراءها بشأن مستقبل المجلس، وهو أمر فعلته عدة دول. ويستند اقتراحنا في هذا الصدد إلى ضرورة الحفاظ على توازن مؤسسي داخل المنظمة، وتوازن يحفظ المبادئ الأساسية التي تأسس وفقها الميثاق. وينبغي أن يستمر بقاء مجلس الوصاية -

وهو من الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة - بسبب إمكاناته الحالية بموجب الميثاق الذي هو بمثابة الوديع لمبادئه، وذلك فيما يتعلق بالحقائق الواقعة الحالية والآخذة في الظهور. وقد كان اقتراح مالطة الدافع وراء طرح مجموعة من الآراء والأفكار. وإذ ندرك الوقت اللازم لنضج الآراء وتبلور توافق في الآراء، فإننا نتطلع إلى المزيد من المناقشة حول هذا الموضوع.

وفي وقت لاحق من الشهر الحالي سيشهد المجتمع العالمي افتتاح المحكمة الدولية لقانون البحار، وهي ثمرة عملية مفاوضات طويلة ودليل على إرادة المجتمع العالمي ومثابرته في تعزيز التعاون، وحسم القضايا المعقدة التي تدونها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وينبغي أن تظل معنا نفس هذه الإرادة والمثابرة ونحن نعالج وننظم سبل التعاون في مجالات معقدة أخرى، تتراوح بين التلوث عبر الحدود والاتجار بالمخدرات وبين الافراط في صيد الأسماك وغسل الأموال. ويعتبر التدوير المعزز لقواعد القانون الدولي وسيلة تحصل بها الدول على الأدوات اللازمة ليس فقط لممارسة ضبط النفس بل أيضا لايجاد الفرصة للجوء إلى الآليات المعنية بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد كانت الأمم المتحدة ولا تزال المحفل الفريد لمثل هذا التعاون.

وتقف الأمم المتحدة الآن عند مفترق طرق. ومع انتقالنا إلى الألفية القادمة، تتطلب رؤية عالم ينعم بالسلام، التي نستلهمها في عملنا، التجديد المستمر لنضمن للأجيال الحاضرة والمقبلة نصيبها من الكرامة، والعدالة الاجتماعية، والحرية. وقد وفرت منظمتنا الإسهام والوسيلة التي تؤدي إلى مولد الدول وبقائها ونموها. وقد كانت المنظمة ولا تزال المحفل الرئيسي الذي في إطاره تنمو وتتطور المبادئ التي تسترشد بها الدول في سلوكها.

وخلال السنوات الخمسين الماضية، درس أناس كثيرون أوضاع الأمم المتحدة وأثاروا أسئلة حول وجودها وأدائها. ولم يتشكك أحد قط في ضرورة استمرار الالتزام بالمبادئ التي أدت إلى مولد الأمم المتحدة. ولا تزال تلك المبادئ في قلب جهدنا اليومي.

وقد ساعدتنا روح التضامن التي تربط بين البشر والمجتمعات في التغلب على العقبات والتحديات التي تواجه السلام. وهذه الروح ذاتها هي التي ما زالت توحد أممنا.

السيد بلوكيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل الذي ينحو نحو المستقبل بشأن أعمال المنظمة. ويستحق التقرير تحليلا وافيا، إلا أن هذه المهمة ليست خيارا عمليا لوفد واحد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن رئيس وزراء لاتفيا عرض آراء لاتفيا في بيانه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ فيما يتعلق بالمسائل المندرجة في الفئات الموضوعية الرئيسية التي يغطيها تقرير الأمين العام.

لذلك، من الممكن أن يكون هذا البيان التكميلي موجزا. وهو يمثل استجابة للمعلومات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة المعروضة في الفصول أولا وثانيا وخامسا من تقرير الأمين العام. كما أنه يأخذ في الاعتبار المعلومات ذات الصلة الواردة في التقرير المرحلي الذي أصدره مؤخرا مجلس الكفاءة التابع للأمين العام، بالإضافة إلى التعليقات الأحدث عليها التي أدلى بها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم.

ويصف الأمين العام في الفقرات ٨ إلى ١٦ من تقريره ما تم إنجازه على ثلاثة أصعدة للإصلاح المؤسسي، وهي الأصعدة الحكومية الدولية، والتنظيمية، والإدارية. وسيكتفي وفد بلدي بالتعليق على حالة الإصلاحات المتعلقة بالصعيد الحكومي الدولي، وهي مسألة يمسها الأمين العام بالكاد، نظرا لأن هذه الإصلاحات تقع خارج نطاق مسؤوليته.

ويتفق وفد بلدي مع المتكلمين السابقين على أن الإصلاحات على الصعيد الحكومي الدولي متخلفة عن الإصلاحات الجارية على الصعيدين التنظيمي والإداري. وتقع مسؤولية معالجة هذا التخلف على عاتق الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، خصوصا الجمعية العامة. وسوف أطرح اقتراحات عديدة في هذا الصدد قد تجدها الجمعية العامة مفيدة. أولا، ينبغي أن تدرس الجمعية العامة إمكانية إقامة نظام للإدارة الذاتية، على غرار إدارة الأمانة العامة، من شأنه أن يكون موجها لانجاز مهام وتحقيق نتائج، وذلك بدلا من النظام الحالي الاجرائي المنحى والموجه نحو إصدار قرارات.

ثانيا، ينبغي أن تولى أولوية للتوصل إلى اتفاق إطاري أو اتفاقات منفصلة لمجالات إصلاح مختلفة بشأن الشكل العام لإصلاحات الهيئات الحكومية الدولية التي يتعين تنفيذها في المستقبل القريب. ويمكن أن يتولى الاتفاق

الإطاري أو الاتفاقات الإطارية توجيه الأعمال الأخرى التي ستقوم بها الأفرقة العاملة التي تتناول موضوع الإصلاح.

وقد كرست الأفرقة العاملة معظم جهودها حتى الآن لجمع ودراسة التفاصيل، أو اللبنات، التي يمكن أن يرتكز عليها الإصلاح. وما ينقص هنا هو الخطة أو الإطار اللازم لتقرير أي اللبنات ضرورية ونوع اللبنات التي ما زال يتعين إيجادها أو صنعها من أجل بناء الإصلاح. ويأمل وفد بلدي بإخلاص في أن تدرس الوفود الأخرى بجدية هذه الاقتراحات وأن تقدم تعاونها.

السيد رين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن الجمعية العامة تنظر في التقرير المتعلق بأعمال المنظمة، الذي أشكر الأمين العام والأمانة العامة عليه، فإنني أود أن أشدد على بعض الموضوعات التي ترى حكومة بلدي أنها ذات أهمية خاصة.

وأود أولا أن أؤيد أننا نشاطر تماما ما استخلصه الأمين العام. ففي نظام دولي عاد إلى تعدد الأقطاب، أصبحت المنظمة نفسها تشهد عملية تحول جذري، ويرتهن مستقبلها أكثر مما كان في أي وقت مضى بتحسين ماليتها وطريقة تشغيلها. وفي هذا الصدد، إن تطبيق خطة الإصلاح العام للإدارة سيلعب دورا حاسما. وقد لاحظنا الجهود التي بذلتها الأمانة العامة في ظروف صعبة، في مجالات هيكل التكاليف، والموارد البشرية، والإعلام، والتكنولوجيا، ونريد أن نشكرها على ذلك.

وفي سبيل ضمان استمرارية منظومة الأمم المتحدة خلال تحولها اللازم، لا بد أن نسهر أيضا على تحقيق صحتها المالية. وفي هذا الصدد يجب أن يسير الإصلاح والتمويل يدا بيد. إن التزام جميع الدول الأعضاء بأن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وبلا قيد ولا شرط وفي المواعيد المحددة، وأن تسدد ما عليها من متأخرات، هو أمر يجب احترامه. ويوجد بالطبع إمكانية التفكير في مواءمة وسائل الدفع بطريقة لا يزال من اللازم تحديدها، وذلك في الأحوال التي يتبدى فيها ذلك ضروريا. إن التأكد من السداد سوف يسمح للأمين العام بأن يتفادى اللجوء إلى عمليات مالية خطرة للحفاظ على توازن مزعزع في الميزانية. ومن ناحية أخرى فإن الشكوك التي تكتنف تمويل عمليات حفظ السلام قد تثير مصاعب للبلدان المساهمة بقوات للأمم المتحدة. وأخيرا نأمل أن نستطيع الاعتماد على إرادة الجميع، للقيام بتحوير أجهزة التمويل بما يتلاءم مع وقائع اليوم. إن إمكانية توقع الموارد والتوزيع المتوازن للأنصبة هما الركيزتان اللتان سيقوم عليهما الأساس المالي الجديد السليم الذي تحتاج إليه المنظمة أشد الاحتياج.

وكما سبق أن أتيحت لي فرصة تذكير الجمعية بذلك في العام الماضي، إن حكومتي تتابع باهتمام شديد ما يجري عمله لجعل هيئات وأدوات الأمم المتحدة موائمة لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أحرز تقدم بلا شك. وقد نوّه به الأمين العام في تقريره. غير أننا نرى أن إعادة تركيز نشاطات وكالات وصناديق المنظمة هي عملية ينبغي المضي فيها، وأن تنسيق النشاطات الإنمائية، سواء في المقار أو في الميدان، لا يزال يحتمل مزيدا من التحسين. ونحن نؤيد تماما المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات، ونأمل أن الأعمال المتعلقة بخطة للتنمية وتنفيذ المقترحات الواردة في القرار ٢٢٧/٥٠ الصادر عن الجمعية العامة بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي سوف يؤديان، في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، إلى نتائج ملموسة. ولذا لاحظنا باهتمام كبير الأهمية التي يعلّقها الأمين العام على مشاكل التنمية، أي التنمية العالمية كما يصفها في تقريره، وخصوصا التنمية في أفريقيا. ونعتقد أن استعراض منتصف المدة، الذي أجري منذ بضعة أسابيع، هو دليل على أن الدول الأعضاء تشاطرنا الاهتمام نفسه.

إن دور منظمة الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين قد ازداد بشكل محسوس في السنوات الأخيرة. وسوف يظل يطلب إلى المنظمة أن تصون السلم في الصراعات بين الدول وداخل الدول على السواء. إن هذا التطور قد دعانا إلى استكمال الأدوات التقليدية لحفظ السلام وإلى تطبيق سياسة تدخل فيها مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية، في إطار ما يسمى الآن الدبلوماسية الوقائية، والتي أطلق عليها الأمين العام، بحق، عبارة "العمل الوقائي". والمفهوم ليس جديدا في الواقع، غير أن الأسلوب المتعدد الأبعاد ينبغي أن يحظى بكل انتباهنا. ومهما كانت جاذبية تنفيذ الدبلوماسية الوقائية، أو العمل الوقائي، إلا أن تنفيذهما لن يكون، على الأرجح، ممكنا على الدوام.

واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمثّل، في رأينا، أحد مجالات العمل في ميدان الدبلوماسية الوقائية. إن حكومتي تظل شديدة الارتباط، شأنها شأن كثير من الحكومات الأخرى إن لم يكن جميعها، بمبدأ

عالمية حقوق الإنسان، كما ذكّرنا بذلك المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣. إن السهر على احترام هذه الحقوق - ونحن لا نفكر هنا فقط في حالات الصراع بل أيضا وخصوصا في البلدان في أوقات السلم - هو المسؤولية الأولى للدول الأعضاء وحكوماتها إزاء المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فالآليات الموجودة في الأمم المتحدة جديرة أيضا بتأييدنا من ناحية تمويلها. وفضلا عن ذلك ينبغي بذل جهد خاص فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، الذي انتُهك بانتظام في السنوات الأخيرة. وليس المطلوب صياغة نصوص جديدة أو معاهدات جديدة وإنما المطلوب هو مجرد احترام القانون الموجود احتراما أصيلا تماما.

ومما لا شك فيه أن من النتائج العظيمة لأعمال المنظمة كان توقيع عدد كبير من الدول المنتمية إلى جميع المجموعات الإقليمية، على معاهدة حظر التجارب النووية. إن بلدي سعيد بذلك ويهيب بجميع الدول الأعضاء بالمنظمة أن توقّع وتصدق على ما وصفه الأمين العام بحق بأنه لحظة تاريخية. غير أننا نشاطره أيضا خيبة أمله بشأن النتائج غير الكافية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر، ولأعمال المؤتمر بشأن البروتوكول الثاني. إن بلجيكا سوف تعمل بلا كلل على التوصل إلى الحظر الكامل لإنتاج واستعمال وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

وفي نهاية كلمتي أود مرة أخرى أن أنوه بفائدة هذا التقرير الذي يتيح نهجه التجميعي والتطلعي تحديد علامات على الطريق سوف ترشد أعمالنا خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

السيد أبو الحسن (الكويت): عندما نناقش اليوم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن وفد بلادي يجد أنه من الإنصاف في البداية بأن يشيد بجملة من الأمور التي يستحق الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى الثناء والتقدير عليها.

أولا، إننا في الكويت ننظر باعتزاز وفخر للطريقة الفاعلة التي يقوم الأمين العام من خلالها بقيادة هذا الصرح الحيوي على المستوى الدولي الهام، وفي مجال العلاقات الدولية والإنسانية.

كما أننا نسجل للأمين العام تقديرنا الكامل للجهود الضخمة التي يبذلها في سبيل تطوير وتحسين فاعلية وكفاءة الأمم المتحدة، التي أنشئت من أجل خدمة قضايا الأمن والسلام والتنمية، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف التي تصبو إليها البشرية في هذه المجالات.

ولعلي لن أكون مبالغا في التأكيد على أهمية هذا التقرير الذي نناقشه اليوم لما يتضمنه من استعراض وشرح وافٍ لكافة القضايا التي تتصدى لها الأمم المتحدة، والتي تتفاوت وتتنوع في مجالاتها وموضوعاتها، فمنها ما يتعلق بإصلاح الهياكل الإدارية للأمم المتحدة، وأخرى تتعلق بالأنشطة التنموية والإنسانية، والبعض الآخر يتعلق بجهود منظمتنا في منع النزاعات الدولية أو السيطرة عليها.

كما أود أن أشدد في هذا السياق على أهمية مناقشة هذا التقرير بعد انتهاء جلسات المناقشة العامة مباشرة حتى تتمكن الدول الأعضاء من تقييم وتحليل الوسائل والمهام الموكلة للجمعية العامة والتي قامت بتنفيذها عبر الأمانة العامة. وحتى تتمكن الدول الأعضاء أيضا من تحديد مواقفها من تلك القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم وفي إطار الولاية والمهام التي تتمتع بها الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نسانز (بوروندي)

إن تنويهنا بهذا التقرير الذي أعده الأمين العام حول أعمال المنظمة ينطلق من تلك القدرة التي يظهرها في تقديم المعلومات الوافية والتحليل الدقيق لمجمل القضايا والنزاعات الدولية التي تحظى باهتمام منظمتنا الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام.

وإنني أود أن أسترعي اهتمام السادة الأعضاء إلى القسم الخاص بقضية بلادي والتي توليها الأمم المتحدة الاهتمام الكبير وذلك كما أوردها الأمين العام في الفصل الرابع من التقرير وتحت الجزء (دال) الخاص بالأنشطة الراهنة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، وفي الفقرة السادسة عشرة تحت عنوان "العراق والكويت".

فإنني أود، سيدي الرئيس، أن أشير إلى ما تفضل به الأمين العام بشأن عدم التزام الحكومة العراقية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة تلك التي تطالب

العراق بالإفراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين ومواطني الدول الأخرى، ورفضه كذلك تنفيذ مطالب مجلس الأمن بإعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق إبان احتلالها الغاشم لبلدي الكويت.

فقد عبر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه إزاء عدم تنفيذ الحكومة العراقية لهذه المطالب والالتزامات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأقتبس في هذا المجال ما ورد في تقريره على النحو التالي:

"إنه من دواعي قلقي الشديد أن أكثر من ٦٠٠ شخص من رعايا الكويت وبلدان ثالثة لا يزالون مفقودين في العراق، مما يحملني على أن أطلب من العراق مرة أخرى أن يمتثل لالتزاماته في هذا الصدد امتثالا تاما".

أما بالنسبة لقضية الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، فقد أكد الأمين العام الفقرة التالية:

"وتشكل إعادة الممتلكات التي استولى عليها العراق إلى الكويت التزاما آخر من التزامات العراق. ويساورني القلق الشديد بسبب الأصناف التي لا يمكن تعويضها، ومن بينها أرشيفات مكتب الأمير ومكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية، والأصناف الأخرى المفقودة ذات الأهمية البالغة والتي تخص وزارة الدفاع الكويتية".

إن قيام سعادة الأمين العام بالتعبير عن قلقه الشخصي لاستمرار رفض العراق تنفيذ كافة التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بقضيتي الأسرى والمرتهنين، والممتلكات، ليعد دلالة على أهمية تلك القضايا التي دأبت الكويت وباستمرار على التأكيد عليها وفي جميع المناسبات وعلى كافة الأصعدة الدولية. كما أن تأكيد الأمين العام على استمرار رفض الحكومة العراقية تنفيذ التزاماتها المتعلقة بهاتين القضيتين جاء ليرد على ادعاءات كبار المسؤولين في العراق عن أن قضيتي الإفراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية ما هي إلا التزامات انتهى العراق من تنفيذها وتبالغ الكويت والدول الحليفة في ترديدها بغية زيادة الضغط على الحكومة العراقية وزيادة عزلتها.

وفي الوقت الذي تعد هذه القضايا أولويات تؤكد عليها الكويت دوما وباستمرار وأنها تعد المقياس الرئيسي الذي يعتمد عليه أعضاء مجلس الأمن في التأكد من مدى التزام العراق بقرارات المجلس ذات الصلة. وعلى أرض الواقع، فإن العراق لم يفرج بعد عن أي أسير كويتي، كما لم يقفل حتى الآن أي ملف من الملفات الموجودة لدى السلطات العراقية منذ أكثر من ثلاث سنوات. وإن العراق ما زال يراهن على أسلوب الكسب الدعائي بالتعاون الشكلي مع اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها اللتين تعملان للإسراع في حل هذه القضية. كما أن العراق بدلا من إعادة الممتلكات الكويتية التي تم الاستيلاء عليها، فإنه يستخدم بعضها لتهديد سيادة واستقرار الكويت، وأعني هنا استخدامه للآليات العسكرية الكويتية خلال الحشد العسكري العراقي الذي تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ومن هذا المنطلق، فإن الكويت تطالب الحكومة العراقية بسرعة تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرارات التي تطالب العراق بالإفراج الفوري عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة جميع الممتلكات الكويتية المسروقة.

وفي ختام كلمتي، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا الخاص للجهود الواضحة التي يبذلها الأمين العام في سبيل تحقيق الأهداف التي طالما حلمت بها شعوبنا وهي السلام والأمن والتنمية وذلك وفق ما حدده ميثاق الأمم المتحدة التي أنشئت من أجل تحقيق تطلعات هذه الشعوب المستمرة وغير اليائسة في العيش في عالم تسوده المودة والاستقرار.

السيد زلنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يلاحظ وفد أوكرانيا بارتياح أننا نشهد اليوم تزايد الجهود المحسوسة التي تبذلها الجمعية العامة لإصلاح وتحديث الأمم المتحدة، وهذا هو الهدف الذي وضعه رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع التذكاري الخاص المعقود في الدورة الخمسين للجمعية.

وقد ثبت ذلك من خلال المناقشات المكثفة في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، والفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للسلام، والفريق العامل مفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمخصص لخطة

للتنمية، والفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية في الأمم المتحدة، والفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة؛ ونرجو أن تأتي هذه الأفرقة جميعها بنتائج إيجابية.

ولذا نستطيع اليوم الحديث عن بعض تقدم أحرز في إطار هذه الأفرقة العاملة خلال العام المنصرم. ولا نعني بطبيعة الحال أن طفرة حدثت ولكننا متأكدون أن خطوة للأمام قد اتخذت.

وقد واصل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بخطة للسلام مناقشاته بشأن الجوانب الأربعة الأساسية التي حددها وهي: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، وبناء الثقة بعد انتهاء الصراع، والتنسيق، ومسألة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

ويشعر وفد بلدي بالامتنان لمنسقي كل من الأفرقة الفرعية الأربعة المعنية بالمشاكل المذكورة، وهم ممثل استراليا وممثل سنغافورة وممثل النرويج وممثل البرازيل، على جهودهم التي لا تكل، ونعلن عن مؤازرتنا التامة لهم في التزامهم بتحقيق التقدم الفعلي في عمل الأفرقة الفرعية تلك.

غير أن وفدي يود أن يعقب على شكل ومضمون المداولات في الفريق العامل، بعامة، وفي أفرقته الفرعية بخاصة.

إننا نرى أن أهم وجه من وجوه فشل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية تمثل في أن الوفود لم تنشط في إعداد وتقديم مقترحات محددة وصياغة نُهج مفاهيمية. وللأسف أن الدول الأعضاء اعتمدت أساسا على النهج المبتكر للمنسقين، ومن ثم ركزت على نقد المشاريع التي أعدوها. ونتيجة لذلك، لم يتجسد العديد من الأفكار القيمة في الورقات المقدمة.

وفي الوقت نفسه، لم يتمكن منسقو الأفرقة الفرعية من الاستفادة من المقترحات المقدمة من عدد من الوفود. ومن الغريب أن الوفود لدى إعداد ورقاتها رفضت بقوة استخدام النهج العلمي، الذي يمكن أن يساعد في حل العديد من المشاكل. ومن المؤسف أنه لم يكن بوسع الوفود أن تتوصل الى الاتفاق بشأن مسائل بسيطة مثل العناصر الفاعلة وأنواع وأشكال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح أن الأمين العام للأمم المتحدة وأمانتها العامة، بدورهما، بدآ بتنفيذ الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء أثناء مناقشة ملحق خطة للسلام، ودون انتظار نتائج مداولات الفريق العامل. وإننا نرحب بإنشاء فريق اشراف دائم داخل الأمانة العامة يتكون من كبار المسؤولين ويستعرض حالات الأزمات المحتملة أو الجارية على أساس المعلومات المقدمة من جانب الموظفين المعينين لذلك.

وينظر وفد أوكرانيا الى إنشاء هذا الفريق على أنه خطوة هامة نحو إنشاء فريق خبراء خاص يعنى بالمنازعات لن يضطلع بأعمال الرصد فقط، وإنما أيضا بإجراء تحليل لعلامات الإنذار المبكر واقتراح التدابير المحددة. وقد أشار وفدي هنا مرارا وتكرارا الى ضرورة انشاء هذا الفريق.

ولا يسعنا إلا أن نؤيد الأمين العام فيما خلص إليه:

> "بأن منع المنازعات من خلال الإنذار المبكر والدبلوماسية الهادئة، ومن خلال الوزع الوقائي في بعض الحالات، هو خير من الاضطلاع بجهود سياسية وعسكرية كبيرة لحل المنازعات بعد اندلاعها". (A/51/1، الفقرة ٦٤٤)

وفي هذا السياق، أود أن أوجه الانتباه الى المقترح الذي تقدم به رئيس أوكرانيا، ليونيد كوتشما، في الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والمتعلق بإقامة آلية وصاية تابعة للأمم المتحدة ورصد تطور العمليات في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة من أجل منع استخدام القوة وكفالة احترام القواعد الراسخة للقانون الدولي. وهذه الآلية يمكن أن تعتمد على الخبرة الايجابية المكتسبة من رصد تدفقات الهجرة في بلدان رابطة الدول المستقلة ومختلف البلدان المجاورة لها من جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد فسرت أوكرانيا دوما مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" بمعناه الأوسع. ولهذا، نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق باستبدال عبارة "الدبلوماسية الوقائية" بعبارة

"العمل الوقائي". والواقع، أن خبرة الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة أبانت وجود أشكال عديدة أخرى من العمل يمكن أن تكون ذات أثر وقائي مفيد، وأعني، الانتشار الوقائي، ونزع السلاح الوقائي، وحظر الأسلحة الوقائي والإجراءات الإنسانية الوقائية وما الى ذلك.

وفي رأينا أن بناء السلم الوقائي جدير أيضا بالعناية والدراسة الدقيقة. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل بأن يسهل مقترح الأمين العام المحفز للفكر، الإكمال الناجح لأعمال الأفرقة الفرعية المعنية بالدبلوماسية الوقائية وبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع.

وأود كذلك أن أتناول بإيجاز مسألة الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن، والتي انصب عليها عمل أحد الأفرقة الفرعية. وعلى الرغم من النتيجة الناجحة لعمله، التي تجلت في نص الوثيقة المتفق عليه، فإن وفد أوكرانيا ليس متحمسا بالنسبة للمحتويات. فلسوء الحظ أن احدى أهم المسائل وأشدها تعقيدا وهي الأثر السلبي للجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن على دول ثالثة - لم تناقش في الفريق الفرعي. ولا يمكننا أن نوافق على النهج برفض معالجة المشكلة تذرعا بعدم توفر الوقت أو بتعقد المسألة.

ولا يجد وفد أوكرانيا أي حجة مقنعة في التلميحات الى أن المسألة ينتظر أن تتناولها اللجنة السادسة في إطار المناقشات المتعلقة بتطبيق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. إن مشكلة الأثر السلبي للجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن تجاوزت المادة ٥٠ منذ زمن طويل. وينبغي دراستها دراسة دقيقة من زاوية تعزيز فعالية هذه الجزاءات.

وإن عجز المجتمع الدولي عن توفير إجابة سريعة وفعالة للمشاكل الناشئة عن تطبيق الجزاءات يهدد بتقويض الثقة في مؤسسة الجزاءات نفسها. وهذا بدوره يشكك بمبدأ العمل الجماعي للأمم المتحدة في تنفيذ التدابير القسرية. ورغبة من وفد أوكرانيا في الاسهام في وضع النهج المناسبة لحل مشكلة الأثر السلبي للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على دول ثالثة، قدم للدول الأعضاء بغرض الدراسة مذكرة شفوية تتعلق بموقف أوكرانيا بشأن مشاكل تنفيذ الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن (A/51/226). ونأسف لأن هذه المسألة الهامة في جدول أعمال الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية لم ترد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الذي نناقشه الآن.

لقد بلغت الأزمة المالية للأمم المتحدة أبعادا هائلة واتخذت طابعا مزمنا. وأصبحت عاملا من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على أنشطة الأمم المتحدة. واليوم، وفي الوقت الذي يطلب فيه من المنظمة أن تضطلع بدور جديد تماما في صنع السلام وصون السلام والأمن، وفي تعزيز التنمية المستدامة، وفي تنفيذ العمليات الانسانية، وفي حماية حقوق الإنسان، فإن نظامها المالي الحالي يبدو غير قادر على أن يوفر لها القدرة أو المرونة التي تمكنها من التصدي بسرعة للتحديات التي تواجهها.

يشاطر وفد أوكرانيا وجهة النظر بأن ضمان أساس مالي قابل للبقاء للأمم المتحدة يعتمد في المقام الأول على الإرادة السياسية والالتزام من جانب الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت اللازم. وفي نفس الوقت، يشكل تفاقم الأزمة المالية نتيجة مباشرة لعجزنا عن إيجاد حلول مناسبة للمسائل ذات الصلة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

ويجب أن يبدي كل منا الإرادة السياسية لتفادي الاتهامات المتبادلة وعدم التسامح في إجراءات عمل هذا الجهاز الهام. ولا يمكن تحقيق إعادة التأهيل المالي للمنظمة إلا من خلال الجهد المشترك. وتؤيد أوكرانيا الاقتراحات التي تستهدف إصلاح الآلية المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك النظام الساري الخاص بقسمة نفقات الأمم المتحدة وجدول الأنصبة لعمليات حفظ السلم. ويجب أن تكون المرحلة الأولى لتنفيذ هذه المقترحات عمليا اعتماد مشروع قرار يحدد المعايير الخاصة بتكوين جدول الأنصبة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ في دورة الجمعية العامة العادية - وأكرر كلمة "العادية" - الحادية والخمسين.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن تحقيق توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي ينص على قسمة نفقات الأمم المتحدة قسمة عادلة ونزيهة بين الدول الأعضاء سيسهل الاتفاق على تنفيذ عناصر الإصلاح المالي الأخرى. ولن تؤدي جهود بعض الدول الأعضاء للترويج لنهج أخرى إلا الى تعقيد المداولات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

ويتوقع وفد أوكرانيا أيضا أن حالة الدول الأعضاء التي تراكمت متأخراتها لأسباب خارجة عن إرادتها، ستؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب عند وضع أحكام الإصلاح المالي.

وفي الختام، أود أن أطمئن الجمعية الى أن وفد أوكرانيا سيواصل القيام بدور نشيط وبناء في الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي من أجل تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن نرى السيد غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، يترأس مداولات الجمعية العامة بكرامة وثبات ومهارة وكفاءة. وأجرؤ على القول بأنه اتخذ خطوة هامة في استكمال عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وأتعهد له بتعاون ودعم وفدي الكاملين.

ويضم وفدي صوته الى البيان المدلى به باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز اليوم، والذي يرمي بدرجة رئيسية كما نفهم، الى مساعدة الأمين العام في إعداد تقارير أفضل في المستقبل. ونعترف دون تحفظ بأن التقرير الحالي يمثل، من ناحية الشكل والمضمون، تحسنا واضحا عن تقارير السنوات السابقة.

إننا نرى أن تقرير الأمين العام السنوي ليس تقريرا عن حالة المنظمة فحسب، بل أيضا عن أنشطة الأمين العام خلال السنة في جميع المجالات المحددة في الفصل الخامس عشر من الميثاق. وفي ضوء هذا، من الثابت بجلاء أن السيد بطرس بطرس غالى أمين عام ممتاز للأمم المتحدة.

ويشعر وفد نيبال بالامتنان لجهوده الدؤوبة والمتواصلة من أجل السلام. فهو لم يدخر وسعا لتحقيق إدارة أفضل للمنظمة. وكما لاحظ وزير خارجية نيبال، السيد براكاش تشاندرا لوهاني، لقد نجح السيد بطرس بطرس غالى بقدر كبير في بلورة مداولات الأمم المتحدة من خلال مقترحاته بعيدة المدى في خطة للسلام وخطة للتنمية. وإن اهتمامه الحماسي بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئة وميادين المرأة والطفل وحقوق الإنسان معروف جيدا. وليس هناك أحد أكثر بلاغة من الأمين العام للأمم المتحدة في دفاعه عن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا في توكيده على ضرورة تقديم مساعدة أكبر للضعفاء والمحتاجين، ولا في دفاعه القوي عن قضية البلدان النامية - ولا سيما الأقل نموا بينها.

وينبغي أن تأخذنا عملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة في اتجاه واحد: صوب منظمة مجهزة تجهيزا جيدا، وممولة تمويلا كافيا ومزودة بهيكل يمكنها من العمل بفاعلية في خدمة الأغراض التي أنشئت من أجلها. إنها يجب ألا تفشل في تلبية احتياجات أو تحقيق تطلعات شعوب العالم التي وقع باسمها ميثاق الأمم المتحدة. تلك كانت رؤيا رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء الذين تجمعوا في السنة الماضية بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة. وهي لا تزال رؤيانا اليوم.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ الأمين العام على تقديمه تقريره الخامس عن أعمال المنظمة. ويعبر التقرير بنجاح عن الكثير من الاتجاهات العريضة في تطور منظمتنا.

ونتفق مع الأمين العام على أن الأمم المتحدة تقف الآن وسط تحول مذهل. لم تكن عملية التحول والانتقال هذه سهلة وميسورة. فقد ظلت الأمم المتحدة تحاول لعدة سنوات أن تطرح وتطبق نظاما دوليا عمليا ودائما.

ورغم أنه حدث تحرك الى الأمام، فإن دور الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة يجب أن يكون مفهوما ومحددا بجلاء أكبر. فأنماط جديدة من التعاون الدولي تظهر باستمرار. وتبذل المحاولات لإعادة تعريف مقاصد ومبادئ الميثاق نفسه. وإن أعظم تهديد يواجه المنظمة اليوم هو الاتجاه صوب الانفصالية الجديدة والإقليمية الجديدة. فالأمم الفقيرة من العالم يقال لها أن تحسم مشاكلها الاقتصادية وحدها. والأمم المتورطة في صراعات تترك تحت رحمة المعتدين الأقوياء. وينبغي للأمم المتحدة أن تعكس هذه الاتجاهات الخطيرة.

ولقد ذكر الأمين العام أن الموارد الطوعية التي تصب في صناديق وبرامج الأمم المتحدة انخفضت في العام الماضي. وانخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نسبة ٠,٢٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي مقابل الهدف المتفق عليه للأمم المتحدة المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة.

ومن أجل بناء أسس السلام ينبغي ألا نقوض جانب التنمية الحاسم الأهمية. وفي إطار المداولات لخطة

للتنمية، يجب أن نكثف جهودنا لتعزيز التعاون الدولي وتقوية دور الأمم المتحدة وقدرتها على التصدي لهذا التحدي.

ونؤيد رأي الأمين العام بأن أفضل سبيل للعمل لمنع الصراعات وحلها هو عن طريق الدبلوماسية الوقائية والوزع الوقائي بغية تجنب العمليات السياسية العسكرية المكلفة. ويمكن أن تتخذ الدبلوماسية الوقائية أشكالا عديدة، بما في ذلك الدبلوماسية الهادئة، والإنذار المبكر، وتنشيط آليات الأمم المتحدة الحالية للوساطة والتحكيم. وينبغي للدبلوماسية الوقائية أن تترجم إلى إجراءات وقائية. وينبغي أن تكون سياسة نشطة وليس ردا سلبيا أو متأخرا على الصراعات بعد أن تنشأ. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الرئيسي في تيسير التسوية السلمية للنزاعات بين الأطراف، دون إعطاء أي طرف حق النقض في فرض إرادته أو في تقديم تبريرات اعتباطية لأعمال غير قانونية.

وتعتقد باكستان أن حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة يمثل الالتزام السياسي المستمر للدول الأعضاء بمفهوم الأمن الجماعي وبصون السلم والأمن الدوليين. وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة، يمثل حفظ السلام عنصرا حاسما في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، وفي تعزيز المصالحة بين الأطراف.

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة والتكاليف الباهظة التي ينطوي عليها ذلك، ظلت باكستان في صدارة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام. ونحن من البلدان القليلة جدا التي أيدت بقوة دور الأمم المتحدة لحفظ السلام، بل وعرضنا خدماتنا في مناطق تتزايد فيها الأخطار. وتمثل باكستان حاليا أكبر بلد مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، فإننا ندرك تماما الصعوبات الكبيرة المشار إليها في تقرير الأمين العام بشأن عمليات وموارد حفظ السلام. ومما يدعو إلى السخرية بحق أن الأزمة المالية للمنظمة أضرت بالبلدان النامية المساهمة بقوات. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات ألا تمول جوانب العجز الناجم عن تقصير بعض الدول الأعضاء في سداد أنصبتها المقررة.

ولقد ذكر الأمين العام في تقريره السنوي لعام ١٩٩٤ أن الصراع في جامو وكشمير كان أحد أقدم الصراعات التي لم تُحَل والتي ما زالت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأقدم عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، ما زالت تواصل بذل جهودها في رصد خط وقف إطلاق النار في جامو وكشمير منذ عام ١٩٤٩. وحذر الأمين العام في تقريره من أن مستوى التوتر في جامو وكشمير ازداد ازديادا كبيرا في السنوات الأخيرة. وذكر الأمين العام في العام الماضي أن الحالة في جامو وكشمير ازدادت ترديا، وأبرز الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل سياسي عن طريق الحوار الهادف.

ولقد أعرب الأمين العام مرة أخرى في تقريره لهذا العام عن الأمل في التوصل إلى إيجاد حل مبكّر وسلمي للخلافات بين الهند وباكستان، بما في ذلك النزاع في جامو وكشمير. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أكد الأمين العام مجددا عرضه بالقيام بمساعٍ حميدة لتيسير البحث عن إيجاد حل دائم لمسألة كشمير.

وعلى امتداد السنوات العديدة الماضية استكشفت باكستان جميع السبل الآيلة إلى حل هذا النزاع. فأولا، طلبنا إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، يتحول إلى التزام دولي تجاه شعب كشمير وواجب إلزامي على الهند وباكستان. وثانيا، عرضنا أن نجري مفاوضات هادفة وموضوعية بشأن كشمير، إما في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. وثالثا، قبلنا عرض الأمين العام للأمم المتحدة بإيجاد حل دائم للمشكلة. أما الهند فقد رفضت رفضا صارخا جميع هذه المبادرات.

وكان رد الهند على الانتفاضة السياسية في كشمير القمع الوحشي الذي لا هوادة فيه. وفي السنوات الست الماضية، وزعت ٠٠٠ ٧٠٠ جندي لقمع شعب جامو وكشمير. وفي تلك السنوات الست، قتلت ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ كشميري، وسجنت الآلاف من النشطاء السياسيين، واغتصبت نساء كشميريات وألحقت العار بهن. وحولت كشمير بكاملها إلى معسكر اعتقال عسكري.

وفي العام الماضي، عندما أدركت الهند أنها لن تستطيع أن تسحق إرادة شعب كشمير عن طريق العدوان الصارخ، تقدمت بوسيلتين شيطانيتين. الوسيلة الأولى هي أنها جندت ودربت جيشا من الخونة والمرتزقة وأفلتتهم على مدنيين كشميريين عـُزل من السلاح. والوسيلة الثانية هي أنها شرعت في عملية انتخاب هزلية لتحييد القيادة السياسية لكشمير. وفشلت الهند في

الحالتين. فالخونة والمرتزقة باتوا معزولين، ورفض سكان كشمير الانتخابات.

ولقد قال زعيم النظام العميل الذي أقيم في جامو وكشمير قبل يومين فقط، في مقابلة أجريت يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ما يلي:

"كشمير ليست مجرد انتخابات. هناك شعور معاد للهند في الوادي. وهو شعور موجود هناك منذ عام ١٩٤٧".

وقال الزعيم المؤيد للهند في جامو وكشمير، السيد بيم سينغ ما يلي:

"إن انتخابات الجمعية التشريعية تم التلاعب بها عن طريق المهارة الإدارية والتزوير. وفي انتخابات عام ١٩٨٧ أدلى الناس بأصواتهم وسرقت منهم النتيجة، في حين أنه في انتخابات ١٩٩٦ سرقت النتيجة من الناخبين غيابيا".

وكتبت صحيفة التلغراف، وهي صحيفة هندية، يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ما يلي:

"لقد التف الجوانيون [أي أفراد الجيش الهندي] حول مقصورات التصويت مثل النحل المكتظ حول قرص العسل ... فكلما توغلت في عمق التلال الحرجية للبلد [كشمير]، وجدت المزيد من الجنود في صدوع الطبيعة الجميلة مثل التبن في الأكياس".

ولقد اقتُبس عن أحد جنود الجيش الهندي المشرف على الانتخابات قوله:

"أي نوع من الانتخابات هذه؟ لا يوجد موظفون للاقتراع، ولا موظفون للانتخابات، لاتوجد لوائح للانتخابات، ولا أثر للأحزاب ولا لمرشحيها. ويتعين علينا أن نقوم بجميع أعمالهم. وكان بإمكاننا أن نعترض بأنفسنا على [الانتخابات]".

وبعد الانتهاء من مهزلة الانتخابات مباشرة بدأت الهند تستهدف المدنيين. فالجيش الهندي يقتل يوميا ١٠ إلى ٢٠ كشميريا. وأعلنت قوات الاحتلال الهندي عن عزمها على مواصلتها عمليات القتل في كشمير. والزعماء السياسيون من كشمير مسجونون اليوم في كشمير التي هي تحت السيطرة الهندية.

إن النزاع المتعلق بجامو وكشمير تهديد خطير للسلام والأمن في منطقة حاسمة الأهمية من العالم. وتهدد التوترات الناشئة هناك السلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. ولهذا السبب نرى أن من الحيوي تماما وجوب أن تتدخل الأمم المتحدة للترويج للحل العادل والسلمي لهذا النزاع.

ونتفق مع الأمين العام على أن البحث عن إيجاد حل سياسي لمسألة جامو وكشمير عن طريق الحوار الهادف هو "أمر ملح" (A/51/1، الفقرة ٨٠٦).

والعقبة الكأداء الرئيسية لهذا الحوار هي تعنت الهند. فما أن تبدأ أي جولة من المفاوضات حتى تتخذ الهند موقفا غير صحيح تاريخيا وباطلا قانونيا وهو أن جامو وكشمير جزء من الهند. وهناك جمود فعلي في الحوار الهندي الباكستاني. ولهذا، تقوم الحاجة إلى تدخل من الأمين العام للأمم المتحدة لاستهلال جهوده للوساطة.

ونقترح كخطوة أولى أن ينظر الأمين العام في تعيين ممثل خاص له يقوم بجمع المعلومات الصحيحة عن الحالة في جامو وكشمير، وييسر عملية الحوار الهادف بغرض إيجاد حل دائم لمسألة كشمير.

إن الأمم المتحدة تمر بمرحلة حاسمة من تاريخها. ويرى كثيرون أن المنظمة فقدت شعورها بالهدف ولم تتمكن من معالجة بعض أوجه الضعف الكامنة فيها، والتي تم حجبها لفترة طويلة بفعل الحرب الباردة. وطُرح العديد من المسائل الناجمة عن أوجه الضعف هذه على النقاش مباشرة أثناء المداولات التي أجرتها الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى واجتماعات أخرى عقدت في وقت سابق من هذا العام.

ولسوء الحظ أنه لم يتسن التوصل إلى حلول حتى الآن لأي من المشاكل الرئيسية. وسبب الاضطراب الشديد الذي نجد أنفسنا فيه هو عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى العديد من العناصر الفاعلة الرئيسية التي تبدو غير راغبة في التكيف مع ضرورة إعادة التنظيم الأساسي.

والمسؤولية عن كسر هذا الجمود هي مسؤوليتنا نحن هنا في الجمعية العامة. والسؤال الوحيد الذي نواجهه هو ما إذا كانت تتوفر لدينا الرؤية والالتزام السياسي للخروج من نهج "كأن شيئا لم يحدث" السائد في "ألس في بلاد العجائب" لكي نعالج المشاكل الحقيقية لعالمنا الحقيقي.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح وفدي للطريقة التي يقود بها السفير غزالي أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة منذ افتتاحها. ونحن نتطلع إلى قيادته القديرة خلال الأشهر الصعبة القادمة. ونود أيضا أن نعرب عن عميق امتناننا للأمين العام على التقرير الشامل الواضح عن أعمال المنظمة (A/51/1) المعروض علينا اليوم. ويؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلت به كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ومع أننا دعونا إلى إصلاح وإعادة تشكيل المنظمة لجعلها أكثر فعالية وديمقراطية وشفافية واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فإن ذلك الإصلاح لا ينبغي أن يفسر على أنه ممارسة لتصغير حجم المنظمة لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى منظمة ضعيفة وغير فعـّالة. ولا ينبغي النظر إلى إصلاح المنظمة على أنه مجرد ممارسة لخفض التكاليف دون المراعاة الواجبة لتنفيذ البرامج. إن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون تعزيز فعالية المنظمة. إذ أن تخفيض النفقات في حد ذاته لا يضمن تحقيق ذلك الهدف.

ومع مراعاة التغييرات التي تحدث في "قريتنا العالمية"، من الضروري أن نعزز ونقوي النظام المتعدد الجنسيات حتى يتسنى للمنظمة الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتزايدة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يقول الأمين العام عن حق أن التغيير في المنظمة

> "ينبغي أن يؤخذ لا على أنه عبء مفروض ولا على أنه ينتقص من أهداف الميثاق، وإنما على أنه يعدل الهياكل والأساليب لتتواءم مع البيئة العالمية الجديدة التي ساعدت المنظمة على إيجادها" (A/51/1، الفقرة ٦).

وعلى حين أننا نوافق على أن هناك ثلاثة مستويات رئيسية من الإصلاح المؤسسي، من الواضح أن ولاية القيام بعملية الإصلاح وبرنامج عمل الأمانة العامة هما من اختصاص الدول الأعضاء، من خلال الجمعية العامة. غير أن الأمانة العامة مسؤولة عن تنفيذ تلك الولاية بصورة سليمة. والأمانة العامة يجب ألا تحاول إيجاد السبل للاحتيال على قرارات الأجهزة الحكومية الدولية. وأي محاولة لتحقيق الإصلاح وإعادة تشكيل المنظمة على عجل دون سلطة ودعم من الهيئة التشريعية قد يترتب عليها خطر تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تخدم مصالح القلة.

وقبل أسبوعين، قال وزير خارجية زمبابوي في هذه الجمعية إن هدفنا الرئيسي في مجال الإصلاح يجب أن يكمن في إعادة تأكيد دور الجمعية العامة باعتبارها هيئة اتخاذ القرار لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأي عملية لإعادة التشكيل والإنعاش والتقوية يجب أن تـُصلح بالضرورة تآكل مبدأ خضوع الأجهزة الرئيسية والفرعية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة للمحاسبة أمام الجمعية العامة.

وإن استمرار وجود الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية للجمعية العامة، التي هي في مختلف مراحل عملها، دلالة على التزام الهيئة التشريعية بإصلاح وإعادة تنشيط منظمتنا. والدورة التاسعة والأربعون أناطت بالفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة مهمة إعادة تشكيل الأمانة العامة والجمعية العامة. وهذا الفريق الذي قدم تقريره الأول إلى الدورة الخمسين مكلف بأمرين. أولا إجراء مراجعة شاملة لعمل مختلف الكيانات في ضوء الاتجاهات المحددة للمستقبل ودور المنظمة. إن محاولة تنفيذ الإصلاحات بطريقة انتقائية ستؤدي في رأينا إلى تقويض دور هذا الفريق العامل وكذلك مصداقية الجمعية العامة ذاتها. ومن الحكمة أن ننتظر قرارات هذا الفريق والأفرقة العاملة الأخرى قبل تنفيذ أية عملية إصلاح.

وزمبابوي تعي تماما الأزمة المالية التي تواجهها هذه المنظمة ولا سيما بسبب إخفاق بعض الدول الأعضاء في سداد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وان الإخفاق في الوفاء بالالتزامات المالية ومحاولات إصلاح المنظمة عن طريق الاحتيال على الجمعية العامة تؤدي إلى زيادة شلل المنظمة وتقويض مبدأ التمثيل.

ومن المتوقع أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة للسلام عمله خلال الدورة الحادية والخمسين حول البندين الفرعيين المتعلقين بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن نعتقد أن الجمعية العامة تضطلع بدور رئيسي في بناء السلام بعد انتهاء المنازعات، حيث أن هذه المرحلة هي مرحلة مصالحة وتأهيل وتعمير. ومقترحات الأمين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية الواردة

في ملحق لـ "خطة للسلام" جديرة بدعمنا من حيث أنها تسعى إلى منع واحتواء الصراعات فيما بين الدول. غير أننا نود أن نؤكد على أنه ينبغي دائما احترام المبدأين التوأمين: الطلب والقبول.

ويقلقنا أن الأمين العام يحاول في الفقرة ٦٥٢ من تقريره أن يغير مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" إلى "العمل الوقائي"، في الوقت الذي لا تزال فيه الجمعية العامة تتعارك مع تعريف الدبلوماسية الوقائية. إن هذه المصطلحات الجديدة وغير المعرَّفة، بما فيها "عمليات السلام"، قد تشوش على العملية بأكملها. وفي الوقت الذي نثني فيه على الأمم المتحدة لما تقوم به من أنشطة إنسانية في ميادين الصراع، مثل الصومال وليبريا وأنغولا، فإن التدخلات الإنسانية ينبغي أن ترتبط بالتنمية لتزويد الشعوب المتضررة بمصادر رزق يمكن التنبؤ بها وقابلة للاستدامة بدرجة أكبر.

ونلاحظ أن المسائل المتصلة بالتنمية لا تتلقى نفس القدر من الأولوية. ولكن عندما تعطى الأولوية فإنها تجعل مشروطة بحل الصراع. ومما يذكر أن البلدان النامية أصرت في عام ١٩٩٢، بعد نشر الأمين العام تقريره "خطة للسلام"، على ضرورة وجود خطة للتنمية بسبب اقتناعنا الراسخ بأن التنمية شرط مسبق للسلام.

ونوافق مع الأمين العام بأن خطة للتنمية تنطوي على إمكانية إرساء أساس مهم للتعاون الدولي في مجال التنمية. ولكنا في ضوء المواقف التي بدت حتى الآن في المفاوضات، تساور وفدي شكوك جادة في تحقيق هذه الإمكانية بالكامل. ومما يقلقنا بوجه خاص المحاولات التي يبذلها البعض منا لإعادة التفاوض على اتفاقات والتزامات سبق ابرامها في مؤتمرات عالمية كبرى عقدت مؤخرا. ولن تكون لخطة للتنمية أية قيمة عملية بالنسبة للبلدان النامية إذا اقتصرت على تحليل النظرة الاقتصادية العالمية، وفشلت في الوقت ذاته في طرح إجراءات محددة وعملية المنحى للتنفيذ بطريقة متكاملة ومنسقة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تضع هذه الممارسة الأمم المتحدة في صميم التعاون الدولي من أجل التنمية.

ويشعر وفدي بالارتياح إزاء العمل الممتاز الذي تضطلع به برامج الأمم المتحدة وصناديقها بالرغم من شحة مواردها. فعلى الرغم من النقص المستمر كل عام في تمويل ميزانيات الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في الميدان، فإنها تركت أثرها على حياة الناس العاديين في مدننا وقرانا. غير أن أداءها يتعرض للتقويض بصورة خطيرة من جراء فتور التأييد الشعبي لها في البلدان المتقدمة النمو.

وهناك العديد من الإصلاحات المقترحة أو الجاري تنفيذها لتغيير الترتيبات البرنامجية، وأسلوب الإدارة، وآليات تمويل برامج الأمم المتحدة وصناديقها. ولئن كنا نوافق على الحاجة إلى زيادة الكفاءة في تنفيذ البرامج، فإننا نحذر أيضا من أن الإصلاح ينبغي ألا يكون ممارسة مفتوحة لا حدود لها. فثقافة الشركة التجارية التي ما برحت برامج الأمم المتحدة وصناديقها تحاول تعليمها وتشجيعها قد لا يكون لها سوى أثر هامشي إذا كان السعي إلى الإبداع هدفه الإبداع فقط. وأقول هذا لأننا في فترة الثلاث سنوات الماضية غرقنا في بحر من المقترحات المتلاحقة المطالبة بالتغيير التي ربما كانت حسنة النية ولكنها سيئة التحديد وغير مفهومة. وهي تشمل، في جملة أمور، ترتيبات برنامجية متتابعة جديدة، ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، وأطر التعاون القطري.

إن تنفيذ البرامج بفعالية ينبغي أن يتبدى في تحسين حياة المستفيدين منها. ومن أجل الاستفادة من هذه الإصلاحات، فإن المستفيدين، الذين ينبغي أن يكونوا أيضا شركاء نشيطين في عملية التغيير، يجب أن يفهموا بالكامل فحوى وقيمة الإصلاحات المقترحة. وإذا كان المستفيدون لا يفهمون التغيير إلا عندما يشهدون انخفاض مستوى التمويل لأحد البرامج القطرية، كما حدث لبلادي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن التغيير سيرسل بالطبع اشارات محيرة، إن لم تكن خاطئة. إننا نعتقد أن التغييرات في معايير أو أساليب التمويل أو طول فترة الدورات البرنامجية، لن يكون في حد ذاته بديلا موثوقا للالتزام السياسي القوي في زيادة الموارد من أجل التنمية.

وفي الفصل الختامي، يشير الأمين العام في الفقرة ١١٤٠ بشكل خاص، إلى مجموعة من التوجيهات والأفكار الجديدة لإعادة تنظيم المنظمة في المستقبل من خلال تشكيل تجمعات. وتشمل هذه التجمعات السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والتحليل الاقتصادي والاجتماعي، والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. والتقرير لا يوضح بجلاء مضمون هذه التجمعات وصلاتها. كما أن معايير انتقاء نهج التجمعات ليست واضحة. وبينما نسلم بأن الأمين العام هو المسؤول الإداري

الأول في هذه المنظمة، فإن موافقة الدول الأعضاء ذات أهمية حاسمة لاضطلاعه بولايته. ونحن نحذر من اتخاذ أية تدابير إصلاحية ترمي إلى إبطال ما أنجزناه في السنوات الأخيرة. فبدلا من ذلك علينا أن نبني على ما حققناه.

وعلى سبيل المثال، توصلت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى اتفاق حول التنمية. وبالتالي ينبغي للأونكتاد أن يحافظ على قدرته الفريدة على تقديم علاج شامل للتنمية تحت سقف واحد. ويجب تزويده بالوسائل لتنفيذ برنامج العمل الذي تعهدت جميع الدول الأعضاء به قبل أربعة أشهر.

وأود أن اختتم بياني بالقول إن وفدي يعتقد أن المبادرات المتصلة بتبسيط هياكل الأمانة العامة، وإعادة تجميع أنشطتها، وتحديد الأولويات لبرنامج عملها لها طابع مضموني وليست مجرد مبادرات إدارية وتنظيمية. ومن ثم فإن أية تعديلات أو تغييرات في هذا الصدد ينبغي أن تترك للأفرقة العاملة المختلفة التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ومن المتوقع أن تعطي هذه الأجهزة، لدى استئناف أنشطتها، النصيحة الكافية للجمعية العامة حول الخطوات المطلوبة، وحجم التغييرات، وكفاية الموارد لاستمرارية المنظمة وعملياتها المعززة. وفي هذا المسعى، يتوقع من الأمين العام أن يوفر جميع الخدمات والمعلومات الضرورية، وخاصة تلك المتصلة بالمهام الموكولة إلى هذه الأفرقة العاملة، من أجل مساعدتها في مداولاتها وفي اضطلاعها بولاياتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن ممثل كوستاريكا طلب المشاركة في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. ولما كانت قائمة المتكلمين قد أقفلت ظهر هذا اليوم، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة لا تعترض على إضافة اسم هذا الممثل إلى قائمة المتكلمين؟

تقرر ذلك.

السيد عروة (السودان): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الضافي عن أعمال المنظمة، الذي تضمن الإشارة إلى العديد من المواضيع محور اهتمام المنظمة، التي عبرنا عن وجهة نظرنا حيالها بشكل عام في بيان السيد وزير خارجية بلادي أمام جمعكم الكريم في مطلع هذا الأسبوع.

لذا سأقصر حديثي في هذا المقام على ما ورد في التقرير تحت عنوان "حتمية العمل الإنساني"، خصوصا الجزء المتعلق بعملية شريان الحياة في السودان، الذي وردت فيه الإشارة إلى أن حكومة السودان قد قيدت وصول مواد الإغاثة.

نود هنا أن نذكر هذا المحفل الكريم بأن حكومة السودان، بمبادرة منها وحدها، أعلنت استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي لإغاثة المتضررين من الحرب التي تسببت فيها حركة التمرد في جنوب السودان. ومن أجل رفع المعاناة وإزالة آثار هذه الحرب، جاءت مبادرتها بشأن إنشاء عملية شريان الحياة، لتتضافر فيها جهود المجتمع الدولي عبر منظمة الأمم المتحدة. فكيف تقيد حكومة السودان وصول مواد الإغاثة وهي صاحبة المبادرة والدعوة إليها؟

لقد مضت حتى الآن سبع سنوات على هذه العملية، التي أصبحت نموذجا يحتذى في عمليات توزيع الإغاثة. وأصبحت عملية شريان الحياة كذلك مثالا للتعاون الدولي وتكامل الجهود الوطنية في خدمة الأهداف الإنسانية.

إن عملية شريان الحياة تعتمد على عنصر الثقة. وثقتنا في حيدة وكفاءة وشفافية الأمم المتحدة دفعتنا إلى تفويضها بتنسيق عمليات شريان الحياة. وبالرغم من أننا نعتبرها عملية ناجحة، فإنها تواجه بعض الصعوبات التي تتمثل، من ناحية، في شكوى الأطراف الدولية المشاركة في العملية من عدم توفر الفرص لها للوصول إلى كافة المتضررين، ومن ناحية أخرى، تحفظات حكومة السودان بشأن عدم مشاركتها بقدر كاف في العملية.

لقد بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي هذه المسألة. وأفردت في قرارها الخاص بالعون الإنساني للسودان فقرة نصت على المشاركة الكاملة لحكومة السودان في عملية شريان الحياة. إن تطبيق القرار المشار إليه وتوفير وتأمين مبدأ المشاركة الكاملة لحكومة السودان من شأنه أن يوفر قدرا كافيا من الثقة بين أطراف العملية، ويدفع بها إلى آفاق أرحب من النجاح. كما سيوفر الحل التلقائي لمسألة إتاحة الفرص لأطراف العملية للوصول إلى كافة المتضررين من الحرب.

إن حكومة السودان تكرر تأكيدها وعزمها الصادق على إغاثة كل مواطنيها المتضررين من الحرب، وفي أي

مكان، بما في ذلك المواطنون المحاصرون والمتواجدون في مناطق التمرد.

لقد شهدت بلادنا تطورات سياسية ايجابية كبيرة خلال العام الحالي، أدت إلى تحقيق خطوات متقدمة على طريق السلام. إذ اختارت فصائل هامة من فصائل التمرد خيار السلام ونبذ الحرب. والجهود الآن متواصلة والأمل معقود على انضمام بقية الفصائل لهذا الخيار. لذا، فإن مشكلة الإغاثة في السودان لم تعد مشكلة طوارئ حادة. فالسلام حقق قدرا كبيرا من الاستقرار والأمن، اللذين جعلا من عملية توزيع مواد الإغاثة أمرا أكثر يسرا وأقل تكلفة. كما أن السلام أبرز أهمية إعادة النازحين وإعمار وإعادة تأهيل مناطقهم التي خربتها الحرب. وهي مهمة تتطلع إلى مشاركة المجتمع الدولي في تحقيقها. كما أننا نناشد المجتمع الدولي الاستجابة لنداء الأمم المتحدة الخاص بشريان الحياة لعام ١٩٩٦.

إن العراقيل التي لا تزال تعوق وصول مواد الإغاثة، من قبيل حوادث اختطاف العاملين في الإغاثة وزعزعة الأمن، والتلاعب في الإمدادات ونهبها، والهجوم على الأبرياء في المعسكرات التي يتجمعون فيها، تتسبب فيها جميعها حركة التمرد. وكان آخر هذه الأحداث احتجاز بعض العاملين في الإغاثة قبل ثلاثة أسابيع.

كل تلك الممارسات غض التقرير الطرف عنها، بينما انصب اهتمامه على إبراز وتضخيم ما زعم بأنه إجراءات حكومية تقيد إيصال الإغاثة. وهذا موقف يمس مبدأي الشفافية والحيدة اللذين يرتكز عليهما عمل المنظمة.

ختاما، أود أن أؤكد استعداد حكومة السودان الكامل للتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية كافة لتيسير وصول الإغاثة إلى المواطنين المتضررين كافة. وأكرر مجددا أن السودان، الذي بادر بإطلاق عملية شريان الحياة كعملية غير مسبوقة ونموذجا للالتزام بحقوق الإنسان، خاصة في ظروف الحرب، لا يعقل أن يتهم بوضع العراقيل في وجه العملية. وأؤكد أن السودان سيواصل جهوده لإحلال السلام في البلاد حتى تنتفي حاجتها إلى الإغاثة.

السيد حمدون (العراق): نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على التقرير الشامل عن أعمال المنظمة (A/51/1)، ويظهر التقرير بوضوح التحديات والفرص التي لا تزال تواجه الأمم المتحدة في بيئة عالمية متزايدة التعقيد، وهو يلخص الإجراءات الهامة التي اتخذت في مجالات عديدة على مدى السنة الماضية لإصلاح المنظمة وتعزيز دورها وأدائها كي تستجيب بفعالية لهذه التحديات والفرص وتحقق الأهداف المتجسدة في الميثاق تحقيقا تاما.

وإذ نثني على جهود الأمين العام وموظفي الأمانة العامة تقديرا لجهودهم المخلصة للوصول إلى هذا الهدف، فإننا نؤكد من جديد أن جهود الأمين العام المضنية لن تثمر في إصلاح المنظمة الدولية بالشكل المتمنى إذا لم تتضافر معها جهود الدول الأعضاء. كيف يمكن إصلاح مجلس الأمن مثلا، وبعض القوى المتنفذة تصر على إبقائه "ناديا للأغنياء"، وترفض الاعتراف بالمتغيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في العالم والتي لا بد وأن تنعكس على تشكيلة المجلس وطرائق عمله؟ كيف يمكن إصلاح الوضع المالي للأمم المتحدة وهي أسيرة دولة كبرى ترفض الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة الدولية؟ كيف يمكن تنشيط دور الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ودول الشمال تتردد في إعطاء دول الجنوب الفرصة التي تستحقها في بناء نظام اقتصادي دولي يضمن التنمية المستدامة والفرص المتكافئة للجميع؟

إن هذه الأسئلة وغيرها كثير توضح أن أساس الإصلاح يكمن في وجود الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في المضي قدما باتجاه تأهيل الأمم المتحدة لدخول القرن المقبل وهي ممثلة حقيقية لمطامح وآمال جميع الشعوب.

في الفصل المعنون "منع المنازعات والسيطرة عليها وحلها" من التقرير ورد قسم تحت عنوان "العراق والكويت". بدأ هذا القسم بجملة تقول "إن استمرار العراق في عدم الامتثال لعدد من الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يعوق تخفيف هذه الجزاءات أو رفعها". (A/51/1، الفقرة ٨٠٧).

وعلى هذه الجملة ستنحصر ملاحظاتي، لأن استخدام تعبير "عدم امتثال العراق" غير صحيح، وبالنتيجة فإن كل ما يبنى عليه غير صحيح. وأوضح ذلك.

لقد أصبح معروفا للجميع أن قرارات العقوبات ضد العراق تتضمن مطالب غير واضحة وغير محددة وتترك للجهة المنفذة حرية تفسير المطلوب ولا تحدد لها إطارا زمنيا ولا إطارا فنيا للعمل. ولنأخذ مثالين على ذلك:

في مسألة الأسرى والمفقودين، امتثل العراق لالتزاماته ونفذها بأمانة وأعاد منذ عام ١٩٩١ أكثر من ٦٥٠٠ أسير ومحتجز ومفقود. واستمر في تعاونه مع الصليب الأحمر في البحث عن بقية المفقودين، وأعاد من عثر عليه منهم إلى وطنه. ولا يزال يتعاون مع الصليب الأحمر لإنهاء هذا الموضوع ذي الطابع الإنساني. فهل يصح استخدام تعبير "عدم الامتثال" في وصف تعامل العراق تجاه التزاماته في هذا الموضوع؟ إن الجميع يعرفون أن البحث عن المفقودين، بعد حرب استخدم فيها من القنابل ما يفوق ثمانية أضعاف القوة التدميرية لقنبلة هيروشيما، يحتاج إلى سنين طويلة وربما إلى عقود. والأمريكان أول من يعرف ذلك فهم ما زالوا يبحثون حتى الآن عن بعض مفقوديهم في حرب فييت نام ودون طائل.

هل يجوز أن يموت ٥٠٠ ٤ طفل عراقي شهريا بسبب نقص الغذاء والدواء، مثلما ورد في تصريح لممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) صدر قبل أيام؟ وهل يجوز استمرار تدهو الأحوال الصحية والتغذوية في العراق بما يعرض ما يقدر بأربعة ملايين نسمة معظمهم من الأطفال دون الخامسة لخطر التضرر الجسدي والعقلي الجسيم نتيجة سوء التغذية، مثلما تذكر الفقرة ٨٢١ من تقرير الأمين العام؟ كل ذلك لأن هناك ٦٠٠ مفقود لم يتم العثور عليهم لحد الآن. وهل يجوز استخدام تجويع الأطفال وقتلهم سلاحا للضغط على حكومة العراق للتعاون في مجال تتعاون هي فيه فعلا؟

وبشأن مسألة إزالة أسلحة التدمير الشامل والتي يسهب تقرير الأمين العام في تفصيلها بلغة اللجنة الخاصة، فإن استخدام تعبير "عدم الامتثال" في وصف سلوك العراق هو استخدام خاطئ ومتجن. فالعراق يتعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ بدء مهمتهما في أيار/مايو ١٩٩١ لإنجاز الهدف الموصوف في القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية نصف السنوي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، المقدم إلى مجلس الأمن، يقول:

"وقد أزيلت جميع كميات المواد النووية الخاصة (اليورانيوم أو البلوتونيوم القوي التخصيب) التي عثر عليها في العراق، ودمرت البنية الصناعية التحتية التي أقامها العراق لإنتاج وتسليم المواد النووية الخاصة". (S/1996/833، الفقرة ٢٩).

كما يقول في الفقرة ٢٨:

"وفي أثناء الفترة التي انقضت منذ آخر تقرير إلى المجلس، لم تشهد الوكالة حالات نشاط أو وجود معدات أو مواد من المعدات المحرمة في تلك القرارات".

ويقول في نفس الفقرة:

"تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التنفيذ الصارم لخطتها للرصد والتحقق من امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

ويقول في نفس الفقرة عن تعاون العراق مع الوكالة:

"واستمر النظير العراقي في التعاون مع الوكالة بشكل بناء".

فهل من المعقول أن يقال إن العراق "لا يمتثل"؟ وهل يجوز أن تبقى التفاصيل الهامشية أو وثائق قديمة عقبة ومبررا للإدعاء باستمرار عدم امتثال العراق، ولأن يتم تجاهل تعاون العراق خلال أكثر من خمسة أعوام تم خلالها إنجاز الأساسي المطلوب بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١)؟

لقد سلم العراق اللجنة الخاصة ملايين الوثائق. وتقرير الأمين العام يشير في الفقرة ٨١٠ إلى تسليم أكثر من مليون صفحة من الوثائق في آب/أغسطس ١٩٩٥. ومع ذلك ما زالت اللجنة الخاصة تبحث عن وثائق.

إن هذا الأمر يثير مسألة قانونية وأخلاقية تتعلق بحدود المدى المطلوب في قرارات مجلس الأمن، سيما وأن القرارات ربطت تنفيذ هذه الإجراءات برفع أو تخفيف الحصار الشامل المفروض على العراق والذي لم يستثن حتى الدواء والغذاء.

لقد اعتمد فريق العمل المخصص للجزاءات التابع للجمعية العامة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ ورقة تضمنت بعض المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند فرض العقوبات وخلال تنفيذها. والورقة أكدت على وجوب تطابق العقوبات تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، وأن تكون لها أهداف واضحة وشروط دقيقة لرفعها، وألا تتسبب في معاناة لا داعي لها للسكان المدنيين. وينبغي أن يحدد المجلس الإطار الزمني لنظم العقوبات، آخذا بالحسبان هذه الاعتبارات. كما ينبغي أن تحدد بدقة

الخطوات التي يلزم اتخاذها من البلد المستهدف لكي ترفع عنه العقوبات. وينبغي إعفاء المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الطبية من نظم العقوبات، وكذلك إعفاء المعدات الطبية والزراعية والتعليمية الأساسية.

فهل كان نظام العقوبات المفروض على العراق متطابقا مع هذه المبادئ؟ إنني أترك ذلك لتقدير المنصفين. وأؤكد أن نظام العقوبات المفروض على العراق، بقدر مماثلته لجريمة إبادة ترتكب بحق شعب كامل، فإنه كذلك جريمة إبادة بحق المبادئ والقيم التي قامت عليها الأمم المتحدة.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على تقريره الشامل (A/51/1)، وأود أيضا أن أشكره على اهتمامه بالمسألة الكورية. وكما هو مذكور في التقرير، تعرض بلدي في العام الماضي لأسوأ فيضانات شهدها في ١٠٠ عام، والكوارث الطبيعية المتلاحقة التي نزلت به على مدى عدة سنوات خلقت مشاكل غذائية مؤقتة. وشعبنا الآن الذي يلتف متحدا حول القائد العظيم الرفيق كيم جونغ ايل، يخوض حملة على نطاق الدولة لإصلاح الأضرار وإعادة توطين الضحايا وتذليل كل الصعوبات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للبلدان والوكالات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، التي وفرت لشعبنا مساعدات إنسانية مخلصة.

تعد المسألة الكورية من بين أهم المسائل التي لا تزال الأمم المتحدة عاكفة على النظر فيها. أما الجانب الأساسي لهذه المسألة فهو إنهاء التدخل الأجنبي وإعادة توحيد البلد بالوسائل السلمية. وقد تدخلت الأمم المتحدة، في أوائل أيامها، في كوريا بناء على طلب جبري من الدول الكبرى فأصبحت بذلك أحد الأطراف المسؤولة عن تقسيم كوريا وعن عذاب الشعب الكوري.

ولا يخفى على أحد أن الأمم المتحدة ما زالت قانونا في حالة حرب مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووجود قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية لا يستند إلى أي قرار من قرارات الأمم المتحدة. وقرار تموز/يوليه ١٩٥٠ الصادر عن مجلس الأمن والذي يشار إليه كثيرا على أنه الأساس القانوني لهذه القيادة، لا يذكر شيئا عن تنظيمها. هذه الحقائق التاريخية تبين أن الدول الكبرى أساءت إلى الأمم المتحدة في تعاملها مع المسألة الكورية. وعليه، فمن الأساسي أن تقوم المنظمة بتصحيح الماضي فيما يتعلق بهذه المسألة. ومع ذلك يؤسفنا أن تقرير الأمين العام لا يتعرض لمضمون المسألة الكورية، الأمر الذي يمكن تفسيره على أن الأمم المتحدة غير راغبة في تصحيح العلاقات العدائية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنها تريد الإبقاء عليها.

يشير الأمين العام في تقريره إلى مواصلة احترام اتفاق الهدنة المبرم في عام ١٩٥٣.

إن اتفاق الهدنة الكورية لعام ١٩٥٣ مجرد تدبير مؤقت لوقف الأعمال العسكرية بين الأطراف المتحاربة وكان من المتوقع أن يتحول إلى اتفاق سلام. واتفاق الهدنة لا يمكن أن يحول الآن دون وقوع حوادث غير مقصودة - ناهيك عن نشوب الحرب من جديد - لأنه أصبح مجرد قصاصة ورق بسبب نقض الولايات المتحدة بشكل انفرادي لأحكامه الأساسية.

وفي هذه الظروف، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٤، إنشاء آلية سلام جديدة تحل محل اتفاق الهدنة الذي عفا عليه الزمن. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إبرام اتفاق مؤقت كآلية مؤسسية دنيا لمنع الصراعات المسلحة وتكرار الحرب، على أن تؤخذ في الاعتبار سياسة الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووضع علاقاتهما الثنائية. غير أن الولايات المتحدة لم ترد حتى الآن على اقتراحاتنا المحبة للسلام.

وإذا كانت الأمم المتحدة معنية حقا بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي تصحيح العلاقات العدائية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذلك بحل قيادة الأمم المتحدة، واستعادة علم الأمم المتحدة من جيش الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية والمساعدة على إنشاء آلية جديدة للسلام لتحل محل آلية الهدنة البالية، التي أصبحت غير ذات فائدة للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الشأن، نعتقد أن تقرير الأمين العام ينبغي أن يقدم تدابير وتوصيات لتصحيح تاريخ الأمم المتحدة الماضي البغيض في كوريا وأن يسهم في التسوية السلمية للمسألة الكورية.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أولا وقبل كل شيء أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل التطلعي للغاية عن أعمال منظمتنا. وإن النظر إلى مجرد حجم أنشطة منظمتنا، الذي يتزايد كل عام، يمكننا من تصور المدى الذي وصل إليه اتساعها وتنوعها في خدمة المصلحة العامة للبشرية. وهذه الأنشطة تتنوع من السلم والأمن الدوليين إلى التعاون الاقتصادي الدولي؛ ومن الأنشطة الإنسانية والغوثية إلى المساعدة التقنية؛ ومن النهوض بحقوق الإنسان إلى رصد وتنظيم الانتخابات داخل الدول الأعضاء وإقرار نتائجها.

وقد لاحظ وفد بلدي من التقرير أن أنشطة الأمم المتحدة في مجالات منع الصراعات، وحل الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، والأنشطة الإنسانية - وبخاصة أنشطة الإغاثة الطارئة - لا تزال تستأثر بمعظم اهتمام منظمتنا وتستحوذ على قدر كبير من الموارد المالية على حساب الجهود الإنمائية. وبطبيعة الحال، كنا نحب أن نرى الأمم المتحدة تركز مزيدا من اهتمامها على الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية الرامية إلى تخفيف الفقر وتكرس قدرا أكبر من مواردها لهذا الغرض، ولكننا نعي بشعور بالألم أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلام ولا سلام مستدام دون تنمية.

إن الصلة بين الإثنين تبرر الاهتمام الذي لا تزال الجمعية العامة توجهه إلى "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" اللتين أصدرهما الأمين العام. ونحن نلاحظ التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة المختلفة التابعة للجمعية العامة، ونحث على الإكمال المبكر لتلك الممارسة حتى يمكن التوصل إلى اتفاقات بشأن المواضيع الرئيسية المحددة.

فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، نرحب بالجهود الجديدة المبذولة لتحسين تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، على النحو المتصور في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أننا إذ نفعل ذلك نود أن نؤكد على أن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين تقع تماما على الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، في رأينا، أن يقدم المساعدة السوقية والمالية الملموسة إلى الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية - مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجهود حفظ السلام في مناطقها.

ونرحب أيضا بالملاحظة الواردة في الفقرتين ٦٥١ و ٦٥٢ من تقرير الأمين العام التي تعرف الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بأنهما عنصرين حاسمين في منع الأزمات. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح التدابير التي طرحها الأمين العام لتعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بما يشير إليه بأنه "العمل الوقائي" عن طريق الإنذار المبكر، والدبلوماسية الهادئة، وفي بعض الحالات الدبلوماسية الوقائية. وإن العمل المشترك المنسق بين الإدارات الرئيسية في هذا المجال، وهي إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الإنسانية - بحاجة إلى مزيد من التعزيز. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن الأنشطة الوقائية يمكن أن تساعد على منع المعاناة الإنسانية وأن تكون بديلا عن العمليات السياسية - العسكرية الباهظة الكلفة لحل الصراعات بعد نشوبها.

إن إضفاء الطابع العالمي والتكافل المتزايدين على الاقتصاد العالمي يخفي حقيقة مثيرة للانزعاج: الفقر المستمر للأعداد الكبيرة من سكان بلدان الجنوب. ومن الواضح أن الأمر سيتطلب بذل منظومة الأمم المتحدة جهودا أكثر تكاملا إذا ما أريد للأهداف الموضوعة في خطة للتنمية أن تتحقق. ومن المحتم أن نحسن قدرة المنظومة على التطور وعلى تنفيذ البرامج الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية بطريقة أكثر تنسيقا وأكثر تماسكا.

ونؤيد أيضا الجهود المتزايدة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات بريتون وودز وهيئات الأمم المتحدة بغية العمل في اتساق أوثق من أجل المنفعة المتبادلة للجميع. وبخاصة الأغلبية الموجودة في البلدان النامية. وفي هذا الشأن، نتطلع إلى الاختتام المبكر لعمل الجمعية العامة فيما يتعلق بتطوير "خطة للتنمية".

إن تقرير الأمين العام يسرد بوضوح التحديات والفرص التي تواجه الأمم المتحدة الآن في مناخ عالمي متزايد التعقيد. ويبرز التقرير أيضا تدابير الإصلاح الهامة وترشيد التوظيف التي اتخذها الأمين العام في مجالات عديدة من مجالات الأمانة العامة طوال السنوات الأربع والنصف الماضية لتعزيز دور المنظمة وأدائها كي تستجيب بفعالية للتحديات والفرص الجديدة في فجر الألفية الجديدة.

ومما يؤسف له مع ذلك أن جميع تدابير الإصلاح التي نفذت لن تسفر عن النتائج المطلوبة ما دمنا نواصل حرمان الأمم المتحدة من الموارد المالية المطلوبة. وقد

ذكر وزير الشؤون الخارجية لنيجيريا خلال المناقشة العامة:

"ويتطلب قيام أمم متحدة مسؤولة ونشيطة وجود قاعدة مالية مستقرة. وعدم استعداد الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة وقت استحقاقها، ينطوي على مخالفة للالتزامات الواردة في الميثاق مما يشكل تهديدا لبقاء الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢١، ص ١٥).

وفي هذا الصدد، نلاحظ اقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ١٨٧ من تقريره والمتعلق بوضع حد أعلى لجدول الأنصبة المقررة، ونود أن نؤكد وجوب أن يراعي أي استعراض للجدول مبدأي القدرة على الدفع والمسؤولية الخاصة لأي عضو بمقتضى الميثاق.

ووفد بلدي يعتقد أننا ينبغي أن نوضح الفرق بين حتمية مواصلة أية منظمة مثل الأمم المتحدة القيام بلا انقطاع بوضع الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز أدائها وفعاليتها وكفاءتها لمواجهة التحديات الحالية، وبين الترشيد الإجباري بسبب الرفض المتعمد لأعضاء معينين تسديد اشتراكاتهم.

إن الإصلاح ضروري ولكن ينبغي ألا يستخدم لتقويض قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها. لقد أدت عملية الإصلاح التي تجري حاليا إلى قطع بعض البرامج والخدمات المقررة وإلى تخفيض عدد الموظفين العاملين في مجال الأنشطة الإنمائية وذلك دون تحليل أو تقدير لصلة هذه الأنشطة بتحسين حالة الفقراء. ورغم كل شيء، لو كنا جميعا قد سددنا أنصبتنا غير المدفوعة لما عانت الأمم المتحدة من أية مشاكل مالية، بل ولما واجهت أية أزمة.

وتظهر هذه الأزمة في حالات غير مقبولة مثل التأخر في دفع المصاريف التي تكبدتها الدول المساهمة بقوات. وكما لاحظ الأمين العام فمن الأمور المنافية للعقل أن تكون مكافأتنا للبلدان، بما في ذلك أكثر البلدان فقرا، التي ترسل أبناءها وبناتها إلى الأذى نيابة عن المجتمع الدولي، أن نفرض عليها أعباء مالية جديدة. فالدول المساهمة بقوات تمول في الواقع العجز الناشئ عن عدم تسديد بعض الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل في الموعد المحدد. إن الإصلاح لن يعالج هذه الحالة الشاذة؛ وإنما دفع الأنصبة المقررة هو وحده الكفيل بمعالجتها.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن تأييده الكامل للبيان الـذي أدلى به صباح اليوم ممثل كولومبيا بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز بشأن الموضوع الذي نناقشه اليوم.

ونرحب بارتياح بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ونشكره على هذا التقرير شكرا حارا، كما نشكره على المبادرات المتعددة التي اتخذها لتحسين أداء المنظمة وزيادة فاعلية الأمانة العامة.

وعند التفكير في الأنشطة الكثيرة الواسعة النطاق التي تضطلع بها الأمم المتحدة، نجد أن وثيقة هذا العام تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد لأنها تعطي صورة مطمئنة استنادا إلى انجازاتنا الكثيرة، وإعادة التأكيد على الالتزام المستمر بأهداف الأمم المتحدة من جانب قادة العالم الذين التقوا هنا قبل عام. بيد أن معظم بلدان العالم لا تزال تشعر بالإحباط بسبب الصعوبات التي تعانيها لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أن هناك صلة وثيقة وتفاعلا بين التنمية والأمن. إلا أن من المهم أن تعتبر التنمية هدفا في حد ذاتها، وخاصة في وثيقة هامة مثل تقرير الأمين العام. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون موضوع فصل منفصل باعتبارها أحد المتطلبات التي ينبغي أن تحظى بأولوية الاهتمام من جانب المجتمع الدولي كله، كحق من حقوق البلدان والشعوب وكأساس للسلم في أوسع معانيه الممكنة. وينبغي أن يستهدف العمل في المستقبل سواء من جانب الجمعية العامة أو من جانب المجتمع الدولي بأسره مواصلة الجهود وتعزيزها لضمان التنفيذ الكامل للالتزامات المعلنة، لا سيما في إطار المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وذلك بغية تحقيق التقدم في التعاون الدولي من أجل التنمية.

بديهي أن تكون بين المسائل الهامة التي تناولها الأمين العام في تقريره مسألة إصلاح المنظمة. وفي هذا الصدد نعتقد أن المداولات داخل الفريقين العاملين المعنيين بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن يجب أن تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية من جانب الدول الأعضاء خلال هذه الدورة حتى يمكن أن نعجل بهذه المناقشات ونحقق الأهداف المرجوة منها. ومن بين تلك الأهداف تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية التي ترمز إلى المساواة في السيادة بين الدول وفقا للميثاق، وتحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن

وتعزيز الشفافية في أنشطته وفقا للواقع الجغرافي السياسي الجديد في العالم. وإذا ما أردنا التعجيل بإنهاء المفاوضات بشأن إصلاح المجلس وتوصلنا إلى توافق آراء في هذا الصدد فينبغي أن تتحلى الدول ومجموعات الدول المعنية بروح التوفيق والمصالحة.

كذلك ينبغي الاستمرار في عملية إصلاح الأمانة العامة التي تجري حاليا وذلك لتحسين كفاءة الهيكل الإداري للمنظمة وترشيد أساليب تأديتها لوظائفها. ومع ذلك ينبغي أن يشمل إصلاح الأمانة العامة، في جملة أمور، التوزيع المنصف للمناصب العليا بين مواطنين من مختلف مناطق العالم. وغني عن البيان أن منظمتنا لا يمكنها أن تفي بمسؤولياتها على الوجه السليم وأن الإصلاح الشامل الذي نناقشه الآن لا يمكن متابعته بحيث يحقق أهدافه المرجوة، إذا ما استمرت الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة منذ عدة سنوات. ومرة أخرى، نؤكد هنا الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه الحالة. والدول الأعضاء ملزمة بالوفاء بتعهداتها المالية للأمم المتحدة بدفع أنصبتها المقررة في الميزانية بالكامل وفي الوقت المحدد.

إن المجموعة الواسعة المتقدمة الأبعاد للأنشطة وكذلك المسائل الأخرى التي تناولها الأمين العام في تقريره، لا يمكن تغطيتها في مثل هذه المناقشة الموجزة العامة. ولذلك يبدو أن من المرغوب فيه أن ينشر كل عام ملخص أو نسخة موجزة لتقرير الأمين العام تبرز المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة والمشاكل الرئيسية التي يجب عليها أن تواجهها.

السيد دانشن - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الحافل بالمعلومات عن أعمال المنظمة، والذي تناول فيه بالمناقشة والتحليل عددا من القضايا الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة. وفي ضوء تحليل الأنشطة وجهود الإصلاح التي اضطلعت بها المنظمة في العام الماضي يمكن استخلاص أن تصور الأمين العام لمستقبل المنظمة سيعطينا أمما متحدة ناجعة.

ونظرا لأهمية تقرير الأمين العام فيما يتعلق برسم خريطة لمستقبل المنظمة، فإننا نعتقد أنه يستحق أن تنظر فيه الدول الأعضاء بجدية وتأن. ونحن نرحب بهذه الفرصة التي سنحت لتقديم بعض الملاحظات الأولية. وبطبيعة الحال يستلزم التقرير المزيد من النظر المتعمق في مكان أنسب من ذلك. وقد تناول الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة بعض مواضيع التقرير خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

ويؤيد وفدي كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز. وفي الوقت نفسه، أود أن أدلي بالملاحظات الأولية التالية ذات الصبغة العامة لكي ألقي الضوء على الطريقة التي يفهم بها وفدي أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة، وتقسيم المسؤولية، وطريق الاصلاح وتقييمه وتنفيذ ولايات الجمعية العامة.

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في الآونة الأخيرة لبحث قضايا التنمية، فضلا عن مناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تتيح جميعها أمام المجتمع الدولي فرصة التعهد بإهداء القرن الحادي والعشرين:

> "أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على خدمة شعوبها". (A/51/1، صفحة ج)

التي أنشئت المنظمة باسمها. وفي هذا الصدد، نتفق معه على أن عملية الاصلاح ليست عبئا مفروضا، ولا انتقاصا من أهداف الميثاق. إلا أن هذه المساعي يمكن أن تكلل بالنجاح إذا روعيت مراعاة تامة حاجة العالم النامي الماسة وأمله المشروع المتمثلين في وضع قضية التنمية، كشرط مسبق للسلام والاستقرار وكحق من الحقوق، على رأس جدول أعمال الأمين العام. ونؤمن أيضا برأي الأمين العام بأن:

> "من الممكن أن تكون التنمية والممارسة الديمقراطية أكثر الوسائل فعالية لمنع وقوع النزاعات." (المرجع نفسه، الفقرة ١١٣٣)

إلا أن القضايا المتصلة بالتنمية، منحت أولوية أقل، وعندما تناولها التقرير لم يعالجها إلا في الإطار الضيق لاتقاء الصراعات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشارك في الشعور بالقلق الذي أعرب عنه الأمين العام بقوله إن الأمم المتحدة:

> "واجهت ... انخفاضا حادا في المساعدة الإنمائية الدولية،" (المرجع نفسه، الفقرة ١١٣٤)

وإنني أود أن أؤكد أن نجاح الجهود الاصلاحية يتوقف، إلى حد بعيد، على درجة وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها فيما يختص بتوفير موارد مالية جديدة.

وقد جرت العادة على أن يكون نزع السلاح على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة. إلا أنه ظهر اتجاه ملحوظ في المنظمة في السنوات الأخيرة إلى التقليل من التشديد على دور نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح الكلي، فيما يختص بتوطيد السلم والأمن الدوليين. ومن دلائل هذا الاتجاه ما خصصه تقرير الأمين العام من موضع في محتوياته لقضية نزع السلاح بمعالجة نزع السلاح على الصعيد الكلي معالجة قاصرة في صلب التقرير. وإضافة إلى ذلك، لم يطرق الطريق المطروح أمامنا التطورات الكبرى في ميدان نزع السلاح طرقا مناسبا. وهذه التطورات تشمل، الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية مؤخرا بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية؛ واستمرار تحسين الأسلحة النووية تحسينا كيفيا؛ وخطر إعادة النظر في السياسة النووية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ورفض أكبر حائزي الأسلحة الكيميائية التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والتسابق بين أكبر منتجي الأسلحة التقليدية على نقل مثل هذه الأسلحة إلى مناطق العالم التي تزعزع استقرارها فعلا، مثل الشرق الأوسط؛ وانتشار الترتيبات السرية التمييزية غير المتفاوض عليها بحجة منع الانتشار.

إن القضايا المثارة في المناقشة الدولية بشأن الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، تمثل عاملا حفازا ومثيرا للتحدي. ويرى وفدي أنه ينبغي رسم هذه الأنشطة وتطويرها والاضطلاع بها وفقا لأهداف الميثاق ومبادئه. وينبغي للدول الأعضاء أن تضع تعاريف هذه الأنشطة وأهدافها والصلاحيات المقرونة بها ووسائل تنفيذها على نحو واضح بحيث تحمي المبادئ الرئيسية القائلة بتساوي الدول في السيادة، واحترام استقلال الدول السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرمة سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع نوعان من عمليات الأمم المتحدة يجمعهما هدف مشترك هو صون السلام والأمن في العالم، إلا أن مهامهما مختلفة، ومن رأي وفدي أنه ينبغي للجمعية العامة أن تقوم بالدور الرئيسي في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

ويميز الأمين العام بين ثلاثة أنواع من الاصلاح هي: الحكومية الدولية، والتنظيمية، والإدارية. وفيما يتعلق بتقسيم المسؤولية بشأن الاصلاح التنظيمي، يقول التقرير:

"أن هذا الاصلاح مسؤولية مشتركة بين الأمين العام والدول الأعضاء." (المرجع نفسه، الفقرة ١١)

بينما يصور الاصلاح الإداري بأنه يندرج كلية في نطاق الصلاحية التقديرية للأمين العام.

وجدير بالملاحظة أن الاصلاحات الإدارية ليست كلها من النوع الإداري غير المختلف عليه الذي يدخل في نطاق صلاحيات الأمين العام. فأي اصلاح رئيسي ستكون له بالضرورة آثار مباشرة تظهر في تنفيذ برنامج العمل الذي قضت به هيئات الإدارة. وبينما يشغل الأمين العام منصب الموظف الإداري الأول، ينبغي له، في عملية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها، أن يداوم على اطلاع الجمعية العامة على أي تغييرات وأن يبقي قنوات الاتصال والتشاور مفتوحة.

وينبغي لتقرير الأمين العام أن يقدم تحليلا لآثار إعادة التشكيل، والآثار المترتبة عليه في البرامج، وتحويلات الموارد التي أجازتها الجمعية العامة.

وأحد التدابير المتخذة لموازنة الميزانية حسبما قدمها الأمين العام هو إنقاص الوظائف بنسبة ١٢ في المائة (بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل عشر سنوات). وحتى إذا قبلنا زيادة الكفاءة، فإنه من الصعب أن نتصور كيف يمكن تنفيذ المسؤوليات المتزايدة المنوطة بالمنظمة من قبل الدول الأعضاء باستخدام قاعدة موظفين منكمشة على هذا النحو. فمن المتعين أن يؤدي هذا التخفيض الكبير في أعداد الموظفين إلى تأثير سلبي على إنجاز البرامج، على النحو الذي تبينه فقرات عديدة، مثل الفقرتين ٢٥ و٢٦، اللتين تشيران إلى نقص الموارد الداعمة للقضايا الإنمائية.

ويشير التقرير بإيجاز، في فصله الختامي، إلى مجموعة توجهات وأفكار جديدة لإعادة هيكلة المنظمة

مستقبلا، ويقترح تشكيل عدد صغير من المجموعات تشمل كيانات المنظمة جميعا. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي لجهودنا أن تتركز على تحديد جذور وأسباب العلل التي تعاني منها صناديق وبرامج عدة، وأن نحاول مداواة هذه العلل، لكي نمكنها من تنفيذ ولاياتها تنفيذا تاما بدلا من تجميعها في مجموعات وتقويض أسسها. إن الخبرة والدراية الفنية المتراكمتين لدى هذه الوكالات والهيئات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية تمثلان أداتين صالحتين لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية - وهذا هدف استحال تنفيذه في عصر الحرب الباردة.

وفي خاتمة المطاف، ما زلنا نعتقد أنه ينبغي للاصلاح المقترح بشأن التجميع في مجموعات ألا يبتكر أو ترسم ملامحه أو ينفذ بطريقة تؤدي فعلا إلى تفكيك أو تقويض صناديق وبرامج ذات ولايات داخلة في المجال الإنمائي.

ونود أن نتمكن من مشاطرة الأمين العام رأيه في أن جهود وأنشطة الإصلاح التي تمت في العام الماضي تمثل رؤية "لأمم متحدة تؤدي الوظائف التي أنشئت من أجلها" (A/51/1، الفقرة ١١٤٤). ونحن نعتبر رأي الأمين العام في مستقبل الأمم المتحدة بناء - وهو رأي يمكن أن يخدم نمو الأمم المتحدة ومركزيتها في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، من الممكن أن يطغى على رؤية الأمين العام "لأمم متحدة تؤدي الوظائف التي أنشئت من أجلها" النفوذ المفرط الذي يمارسه بعض الأعضاء بشكل مستمر ليس فقط على المنظمة بل أيضا على العلاقات فيما بين الدول، وتضاؤل الرغبة في الانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف لحل المشاكل، والأهم من كل شيء استخدام سياسة تحقيق المكاسب استنادا إلى القوة، والتدابير أحادية الجانب لغرض المصالح الضيقة التي تخدم دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول على حساب دول أخرى.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على المعلومات الموثقة الرائعة التي قدمها في تقريره عن أعمال منظمتنا، وأود أن أشكره بصفة خاصة على التوجه السياسي لملاحظاته الاستهلالية ولأجزاء محددة أخرى. إن التقرير يوفر على نحو أكبر من الأعوام الماضية بعض المبادئ التوجيهية الأساسية التي ينبغي للمنظمة أن تتبعها. ونحن نرحب بهذا النهج الجديد.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على مسائل شتى أود أن أناقشها، متبعا الترتيب الذي عرضت به في التقرير: أولا، تعزيز منظومة الأمم المتحدة؛ وثانيا، التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان؛ وثالثا، العمل من أجل السلام.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى - تنسيق استراتيجية شاملة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة - يسرني أن أشير إلى أن بلدي قدم اسهاما مستمرا في أنشطة كل الأفرقة العاملة الخمسة. وعلى الرغم من أن أهدافها الرئيسية لم تحقق، فقد اتخذت خطوات هامة إلى الأمام في تحديد أكثر المشاكل إلحاحا. ومن بين هذه المشاكل إصلاح مجلس الأمن. إن بلدي ضد أي تمديد للوضع الراهن. وقد حان الوقت لأن نفتح الباب ونسمح للمستقبل بالدخول. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت إيطاليا اقتراحا تلقت بشأنه في الفترة التي تزيد عن سنتين ونصف منذ بداية هذه العملية بيانات عامة تبدي التأييد أو الاهتمام من ٧٧ بلدا، بعضها يعتبره موقفا بديلا في حالة عدم إمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقترحات الأخرى المطروحة.

ويقر تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه (A/50/47) بأن منح العضوية الدائمة لبلدين فقط "غير مقبول". ويبلغنا التقرير أيضا أن الاقتراح الداعي إلى زيادة مقاعد دائمة جديدة قوبل "بالتأييد والمعارضة" في مداولات الفريق العامل. وبدلا من ذلك، لقي الاقتراح الداعي إلى زيادة مقاعد الأعضاء غير الدائمين في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة الفئات الأخرى للعضوية "تأييدا واسعا". وتبعا لذلك، يبدو لنا أن القيام بزيادة عدد مقاعد العضوية غير الدائمة هو طريق أكثر ملاءمة، والواقع أن هذا هو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه موقف حركة بلدان عدم الانحياز والمقترح الإيطالي. وكما قال وزير الخارجية ديني في خطابه أمام الجمعية العامة:

> "إننا على استعداد للمناقشة والتقيد بأي صيغة لا تخالف المبادئ الأساسية التي تحكم اقتراحنا". (A/51/PV.10، ص ٦)

ولا حاجة بي أن أذكر هنا بأن هذه المبادئ هي الديمقراطية والتمثيل الجغرافي العادل والشفافية والكفاءة.

وبعبارة أخرى، نقول "لا" لنظم التميز الجديدة ونقول "نعم" لاشتراك الجميع وعدم استبعاد أي أحد. ونرى أن المناقشة العامة التي انتهت أمس قد أكدت هذا الاتجاه، وتشجعنا درجة التأييد المعرب عنه لاقتراحنا. وأكرر أننا نؤيد الاشتراك، ولا نؤيد التهميش أو الاستبعاد. كما نؤيد الانفتاح والشفافية. ونؤيد قبل كل شيء الديمقراطية ونقف ضد حكم الصفوة.

وينطبق هذا النهج ليس فقط على الإصلاح المؤسسي ولكن أيضا على الإجراءات. ولهذا، نؤمن بقوة بأن الخطوات التي اتخذتها في مجلس الأمن الأرجنتين ونيوزيلندا والجمهورية التشيكية، وبعد ذلك إيطاليا وغيرها، صوب تحسين شفافية المجلس ينبغي أن تستمر، وذلك بجعلها ليس فقط ممارسة معتادة، بل أيضا مطلبا بأن يجري مجلس الأمن مشاورات مع الأطراف المهتمة قبل اتخاذ القرارات، لا سيما القرارات التي تتعلق بهذه الأطراف مباشرة.

والحاجة إلى إصلاحات أخرى ماسة أيضا، لا سيما الإصلاح المتعلق بتبسيط العمل في هذه الجمعية العامة وتقليل الإزدواجية والتداخل، ووضع المنظمة على أساس مالي أمتن. وفي نفس الوقت الذي نشيد فيه بما تم إنجازه بالفعل، علينا ألا ننسى أن هناك هيئات كمجلس الوصاية مثلا لم يعد هناك أي مبرر لوجودها كما هي الآن. وهنا أود أن أكرر تأكيد موقف بلدي المؤيد لمنح اعتبار خاص للاقتراح المقدم من مالطة والرامي إلى تعزيز ولاية مجلس الوصاية وذلك بأن تسند إليه وظيفة الوصي والقيم على ما يسمى بـ "التراث المشترك للبشرية"، أي الثروة التي تعود إلى الجميع.

وينبغي أن تسود أيضا روح مماثلة في مواجهة الحالة المالية للمنظمة. وقد أعربت إيطاليا مرارا وتكرارا عن تأييدها الكامل للموقف الذي حدده الاتحاد الأوروبي وقدمه رسميا. ونرى أنه قد بذلت بالفعل جهود كبيرة لضبط الميزانية والقضاء على التبذير. وتحقيقا لهذه الغاية أود أن أشيد على وجه التخصيص بالعمل الممتاز الذي أنجزه وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم السيد جوزيف كونر، الذي كانت قيادته قيمة للغاية في تحقيق بعض النتائج الباهرة. غير أننا، مثل آخرين كثيرين، نؤمن أيضا بأن سياسة إجراء تخفيضات في الميزانية ينبغي ألا تقف أبدا في طريق تحقيق المنظمة لأهدافها ذات الأولوية: وهي كفالة السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية، ودعم الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان.

وتواصل إيطاليا بنفس الاقتناع دعم موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الحاجة إلى أن يقوم جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتهم المقررة كاملة وفي حينها ودون قيد أو شرط. وهي أيضا تحبذ القيام باستعراض لجدول الأنصبة المقررة على أساس المقدرة على الدفع وعلى أساس تخفيض محسوس للحد الأدنى أو إزالته.

ويعالج الفصل الثاني من تقرير الأمين العام بناء أسس السلام والتنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان. وما فتئت إيطاليا مساندا متحمسا لـ "خطة للتنمية" منذ البداية. وفي هذا الصدد أود أن أذكّر بمشاركة خبيرتنا في مسائل التنمية، السيدة إمّا بونينو، التي هي الآن مفوضة مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، وذلك في جلسات الاستماع العالمية في ١٩٩٤. وتعتقد إيطاليا أن "خطة للتنمية" ينبغي أن تكون وثيقة أساسية ترشد العمل مستقبلا، ليس فقط لمنظمتنا بل كذلك لحكوماتنا الوطنية. والفريق العامل المفتوح العضوية الذي يرأسه الممثلان الدائمان لبنن والسويد، السفيران مونغبي وأوسفالد، قد أحرز بلا شك تقدما عظيما. ومن المؤسف أن هذا الفريق لم يستطع إنهاء مفاوضاته بنهاية الدورة الخمسين للجمعية العامة، ولكننا نأمل في إمكان استئناف العمل وإتمامه خلال الدورة الحالية، وفي أن "خطة للتنمية" سوف تعالج التغييرات الهائلة والسريعة التي تحدث في مجال التعاون الدولي، خصوصا بتزايد العولمة، وبالتحرر من القيود والتكافل.

بيد أن إيطاليا لا تزال - في إطار التنمية - تشيد بمبادرة "الخوذ البيض" التي طرحها رئيس الأرجنتين المستنير، فخامة السيد كارلوس منعم، وإسهامها في نشاطات الأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية. لقد أيدنا تلك المبادرة بطريقة ملموسة بمشاركتنا في تقديم قرار بشأن التشارك في تمويل النشاطات في هذا المجال.

وتعلّق إيطاليا أهمية قصوى على دور الأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المرتكزة على قيم ومبادئ تاريخية مدونة في الميثاق. ونعتبر أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود بفيينا في ١٩٩٣، كان من معالم الطريق. وفي دورة الجمعية العامة التي أعقبت ذلك المؤتمر تقرر إنشاء منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والسفير خوسيه

أيالا لاسو، ممثل إكوادور، الذي عيّن للقيام بهذه المهمة، يقوم فعلا بعمل ممتاز في تعزيز آلية الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث من التقرير، الذي ننظر فيه الآن، بشأن منع النزاعات والتحكم فيها وحلها، نعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفرض السلام بشن الحرب. وبعبارة أخرى ليست الأمم المتحدة مزودة تزويدا سويا للقيام بعمليات فرض السلام، بسبب افتقارها إلى الرسالة والهيكل والموارد اللازمة. فلنسند عملية فرض السلام إلى مَن يستطيعونها - أي إلى منظمات إقليمية وإلى تحالف من الدول مزودة بالتجهيزات اللازمة. غير أن هذا الإدراك لا ينبغي أن يعتبر إشارة إلى نفض الأيدي من الموضوع. والواقع، كما يوضح ذلك تقرير الأمين العام، أن عمليات حفظ السلام في السنة التي ينسحب عليها التقرير كانت جمهرة عمليات الأمم المتحدة من أجل السلام: ١٧ عملية من مجموع ٣٣. وفوق ذلك كله، يطيب لنا أن نقول إن الأمم المتحدة قد زادت، في العام الماضي، من التركيز على الدبلوماسية الوقائية وعلى بناء السلام عقب النزاعات، مع عناية خاصة بتقديم الإغاثة الإنسانية السريعة، والمساعدة على إعادة بناء الاقتصادات. وسعدنا أيضا إذ رأينا التأكيد الذي انصب على تحسين النشر السريع لعمليات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام. ونرحب بما أحرز من التقدم في إنشاء مركز قيادة قابل للانتشار السريع، على نحو ما اقترحته كندا، ونساند الجهود الرامية إلى تعزيز الاستعداد لمنع النزاعات ولحفظ السلام في أفريقيا، كما في أجزاء أخرى من العالم، وفي مزيد من تعزيز نظام ترتيبات التأهب. لقد نشط أصدقاء رد الفعل السريع نشاطا خاصا في هذا الصدد، وأود هنا أن أشير بصفة خاصة إلى ما قدمته بلجيكا والدانمرك والنرويج وهولندا والولايات المتحدة من الإسهام ومن التفكير المبتكر.

وفي هذا السياق أود أن أنوه بأن الحاجة إلى مساندة سَوقية أكثر فعالية وإلى انتشار سريع لعمليات حفظ السلام، على نحو ما يعترف بذلك تقرير الأمين العام، قد حدت بإيطاليا إلى أن تتيح مجانا إقامة القاعدة السَوقية الأولى للأمم المتحدة، في بريندیزي. وقد اقترحنا تخصيص مال منفصل في ميزانية حفظ السلام للقواعد السَوقية، كما أشارت بذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة. ومرة أخرى فإن ما نحتاجه في هذا المضمار هو العمل وليس مجرد الكلمات.

إن سنة الذكرى الخمسين كانت فاصلا بين نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة. وبينما نشرع في هذه الرحلة، أتطلع قُدما إلى العمل تحت قيادة زميلنا السفير غزالي اسماعيل، ذي المعرفة العميقة بآلية الأمم المتحدة والروح الواقعية، والمهارة الدبلوماسية والحياد المشهود، التي هي ضمان بأن الصفحة الجديدة التي تنفتح في تاريخ الأمم المتحدة ستكون عظيمة الثمرات.

السيدة انسيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أعرب عن تهانئي إلى رئيس الجمعية العامة على انتخابه. ونحن واثقون أن درايته وخبرته ستسهمان إسهاما محسوسا في نجاح دورة الجمعية العامة هذه.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على تقديم تقريره الوارد في الوثيقة A/51/1، المتضمن كثيرا من البيانات النفيسة عن نشاطات المنظمة وأمانتها العامة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة كي أشير، وذلك على سبيل التسجيل فقط، إلى أن الفقرة ٩٤ من التقرير تثير مصاعب بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين. وعليه نود أن نذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تقبل مضمون تلك الفقرة، ونطلب أن يدون ذلك في السجلات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وبذلك اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

إعلان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشير إلى أنه - تبعا لحساباتنا وللعدد المتبقي من المتكلمين - سيكون علينا أن نواصل المناقشة يوم الاثنين. ودون أن أحاول الحد من حق التكلم، أدعو إلى الإيجاز. ولعلنا نستطيع أن نجعل الكلمات مقصورة على عشر دقائق أو أقل، كما تفعله اللجان في الوقت الحاضر. فإذا لم نفعل، سيكون عدد من يستطيعون الكلام أقل، أو سيكون علينا أن ننفق وقتا أطول على الموضوع الذي نناقشه. إني أوافق على أن الموضوع هام جدا، ولكن مع ذلك أدعو الى الإيجاز.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠